

نشرية تصدر عن  
مركز المرأة العربية للتدريب  
والبحوث - كوثر  
أكتوبر/تشرين الأول - 2016

# كوثر: بيانات

عدد - 62

التنافس واللامركزية  
معركة «التونسية» الجديدة



لأول مرة في تاريخ فلسطين

«مختارات غزة»... عندما تخترق  
المرأة الغزية حاجز المستحيل!

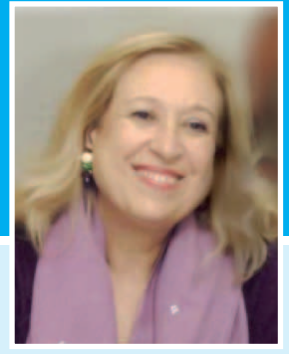
المرأة بين «التهميش» و «التصعيد»...

اللامركزية هي الحل

اللامركزية... وبيع عربي نسوي آخر

اللامركزية... ودعم مسيرة تاء التأنيث العربية

# الإفتاحية



د. سكينه جوراوي  
المديرة التنفيذية

المحلي، من ذلك الدراسة الاستقصائية حول مشاركة الشباب في وضعية هشة في الحياة السياسية في تونس التي بحثت في مدى مشاركة النساء الشباب في الحياة السياسية في مناطق توزر وقفصة والقصرين، وهي ثلاث محافظات تقع في منطقتي الجنوب الغربي والوسط الغربي من تونس. وقد حددت هذه الدراسة العوائق التي تحول دون المشاركة السياسية للشابات في وضعية هشة، وظروف التهميش السياسي لهذه الفئة من النساء، وذلك بالتركيز على مدى تأثير انعدام الأمن الاقتصادي والاجتماعي وتدني المستوى التعليمي على فرص الاستثمار السياسي.

كما أصدر «كوثر» بحثا إقليميا حول اللامركزية والنوع الاجتماعي في الأردن وليبيا وتونس واليمن، تم إنجازه ضمن برنامج «النوع الاجتماعي واللامركزية في منطقة الشرق الأوسط». ويمكن هذا البحث من تحديد مدى تأثير اللامركزية على المرأة والتحديات التي تطرحها، وبين خاصة تأثيرها في الدور الذي يمكن أن تلعبه المرأة في إعادة هيكلة الدولة وذلك من خلال دراسة مقارنة لتجارب أربع دول من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بتجارب بلدان أخرى من الشمال وبلدان آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية في مجال سياسات اللامركزية.

ويواكب «كوثر» أيضا خطة التنمية المستدامة 2030 في اتجاه تعزيز انخراط الفاعلين المحليين في مسار تنفيذها، وصمم لذلك برامج تستهدف تعزيز قدرات هياكل المجتمع المدني لاسيما النساء والشباب الفاعل فيها، والإعلاميين والإعلاميات والنساء القياديات على المستوى المحلي، وذلك في اتجاه خلق ديناميكية محلية من أجل تعزيز الالتزام بالمؤتمرات الدولية وتنفيذ خطة عملها على الأصعدة الوطنية.

إن إيمان المركز بأهمية الاشتغال على المستوى المحلي وتعزيز قدرات الفاعلين فيه وتأمين أدوارهم في مسارات التغيير يدفعنا وعديد الشركاء للمضي قدما نحو إبراز وتثمين وتطوير المستوى المحلي باعتباره البيئة الحاضنة الأولى لترسيخ المشاركة والمساواة وتكافؤ الفرص بين جميع الفئات ●

أولى مركز «كوثر» موضوع اللامركزية ومشاركة النساء والشباب في الشأن المحلي اهتماما جعل منه إحدى مجالات تدخله الرئيسية سواء على مستوى البحث أو بناء القدرات، وهو اهتمام ينتزل ضمن الجهود الرامية إلى دفع مشاركة النساء في كل المجالات على المستوى المحلي وتثمين الكفاءات المحلية وتمكينها من الانخراط في وضع السياسات العامة والاستراتيجيات المحلية لتطوير البيئة المحلية وجعلها أكثر ملاءمة للمشاركة الفاعلة وممارسة الحقوق.

ويعود اهتمام المركز بموضوع اللامركزية والشأن المحلي باعتباره مجالا بحثيا يستوجب التعمق والتحليل، إلى سنوات عديدة مضت عندما نفذ المركز مشروعا إقليميا، حول «المرأة العربية والحكم المحلي»، شمل مصر والجزائر ولبنان وتونس واليمن، سعى من خلاله إلى تحليل طبيعة مسارات مشاركة المرأة من الحكم المحلي إلى الحكم المركزي، والعوامل التي تؤثر على مشاركتها سواء أكانت ناخبة أم منتخبة أم قيادية. وقد ركز المشروع على أفضل التجارب والممارسات الهادفة إلى تقوية الحوار بين القياديات وقواعدهن، وسعى نحو الاستفادة من مجموع العوامل المساعدة في دفع مشاركة المرأة من المستوى المحلي إلى المستوى المركزي.

وتضمن المشروع أنشطة بحث ومناصرة، هدفت إلى التعرف على التحديات التي تواجه المرأة وتحول دون تفعيل مشاركتها في الحكم المحلي من جهة، وإلى تشجيع صانعي القرار على وضع السياسات والتشريعات المناسبة لتفعيل مشاركة المرأة في إدارة جميع أشكال النظام اللامركزي وإزالة العقبات التي تواجهها على المستوى المحلي من جهة أخرى.

وأصبح مركز «كوثر» يولي أكثر فأكثر اهتماما خاصا بالأبعاد المحلية في مجال التنمية والمشاركة الفاعلة للنساء، ووجه برامجه بشكل أكبر نحو المستوى المحلي لاسيما نحو تفعيل أدوار النساء المهمشات والشباب ونشطاء وناشطات المجتمع المدني في مسارات المشاركة الفاعلة في الشأن العام والتنمية. فأنجز بحوثا وتقارير حول أوضاع النساء وواقع مشاركتهن في الشأن العام على المستوى



# المرأة بين «التهميش» و «التصعيد»... اللامركزية هي الحل

لا أحد ينكر، ولا يحق له ذلك، أن المرأة العربية، تعاني تهميشا سياسيا واقتصاديا، وقد أجهضت حقوقها إلا النذر اليسير. وأن ما يتردد عن التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة في الوقت الراهن، هو مجرد تصريحات للاستهلاك المحلي! وغالبا ما نجد الادعاء بمناصرة قضاياها ومنحها بعض الحقوق، مجرد رسائل تريد أن تلفت نظر المراقبين والمعنيين في المنظمات الدولية ودول العالم المتمدن، رغم أن ثوابت النظريات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، تؤكد أنه لا يمكن لأي مجتمع سواء كان كبيرا أو صغيرا أن ينهض بإضعاف أو استضعاف نصفه. ومن ثم سيظل المستوى التنموي للمجتمع المحلي مقترنا بمستوى وقدرات أضعف فئاته وأكثرها تهميشا.

فنحي خطاب - مصر

الأقرب للمواطن، وهي مقدم الخدمات المباشر للمواطنين المحليين. وإذا كانت اللامركزية تتضمن قيام وحدات الحكم المحلي سواء المنتخبة أو المعينة، بإدارة تخطيط وتمويل الأنشطة التنموية على المستوى المحلي، فإن غياب المرأة عن هذه المؤسسات قد يؤثر على نصيبها من الأنشطة التنموية. وبالضرورة فإن تغييب المرأة عن هذه المؤسسات يعني تغييب وجهة نظر نصف المجتمع في تحديد وإقرار أولويات التنمية على المستوى المحلي. فاللامركزية الحقيقية تعتبر جوهر الحكم المحلي والذي يعرف بأنه «استخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة على المجتمع المحلي» من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

واللافت للنظر رغم أن غالبية الدساتير العربية تنص على المساواة في الحقوق

الأقاليم والمناطق الجغرافية في العالم العربي، وهو ما يصغ نظرة مواطني هذه المجتمعات إليها بصبغات مختلفة، كما يضع المرأة في مكانة تختلف من مجتمع لآخر.

إن تبني مفهوم اللامركزية يؤدي إلى التشاركية وتوزيع مكاسب التنمية بين مختلف المناطق داخل الدولة، مما يشكل إضافة نوعية موجهة لدعم وتعزيز دور المرأة في المجتمع والمؤسسات، وتشجيعها لتكون أداة فاعلة في صنع القرار، وتحقيق انخراطها في العمل العام والمؤسسات المنتخبة، من خلال تعزيز المشاركة الديمقراطية. مع مراعاة أن تحقيق التمكين السياسي المطلوب للمرأة على المستوى المحلي في ظل اللامركزية، سوف يحقق لها أيضا التمكين الاقتصادي. فالحكومة المحلية يمكن أن يكون لها تأثير كبير على وضع المرأة، فهي المستوى الأول للحكومة

هذه الحقائق تكشف عن أن توجه الدولة للامركزية - في عالمنا العربي بصفة خاصة - هو خطوة للتصحيح، حتى ولو جاءت متأخرة. وبمقدار مقولته مارتن لوثر كينغ «يأتي دائما وقت يصبح التحرك فيه متأخرا جدا». ولكن المهم أن يأتي التحرك، بغض النظر عن مدى صدق النوايا في هذا الشأن، وبغض النظر أيضا عن مدى الاستعداد الفعلي لهذا التحول التاريخي في نظام الحكم، وما إذا كانت قد أعدت العدة لمواجهة متغيراتها المختلفة بالشكل الذي يضمن نجاح التجربة، والأمان في عملية التحول. وما يهمنا في هذا الشأن هو واقع المرأة في مؤسسات الحكم المحلي بأجندتها الشعبية والتنفيذية، وكيف سيتفاعل هذا الواقع مع متغيرات اللامركزية ومعطياتها؟ وما تأثير تطبيق اللامركزية على المرأة على المستوى المحلي؟ كل ذلك مع الأخذ في الاعتبار طبيعة النظم الثقافية والاجتماعية المتميزة في



وإعادة التفكير» و «جعل الدولة أكثر قرباً من الناس»، و«التحول إلى المحليات» و «اللامركزية والتنمية» .. ولكن أين تقف الدول العربية من هذا الإهتمام ؟

لا ننكر أن هناك بالفعل محاولات تبدو جادة، في عدد قليل من الدول العربية، وترتفع بها أصوات ترى أهمية التدرج في تطبيق مفهوم اللامركزية، حتى لا تكون النتائج صادمة. وهي رؤية تستند إليها وزارة التنمية المحلية المصرية حالياً على سبيل المثال بإعداد وتطوير خطة عمل تنفيذية ذات جداول زمنية لتطبيق اللامركزية. فهناك مرحلة التطبيق الاسترشادي وتستمر لمدة 3 سنوات في 3 قطاعات و3 محافظات. والمرحلة الثانية وهي التطبيق الشامل فتتمد ما بين 5 إلى 10 سنوات، باعتبار أن إشراك المرأة في العمل العام يحتاج إلى وقت ومجهود «كبير» حتى يتم تدريبها وتوعيتها بحقوقها كمواطنة، ومن ثم كسر حاجز «التهميش السياسي» ..

عملية الحوكمة. فالرجال والنساء كمواطنين لهم حقوق ومسؤوليات وفرص متساوية، كما يجب أن يتمتعوا بحقوق متساوية فس ممارستها.

وإذا كان الإعلان العالمي قد أوضح أن النساء لهن الحق في التحرر من الفقر، والحماية من التمييز، والتمتع بالأمن البيئي، فإن مواجهة مثل تلك الحقوق تفرض حتمية تمكين المرأة وتأكيد انخراطها في الحكومة المحلية من خلال خلق سلطة محلية ديمقراطية يكون للنساء والرجال فيها دور مشترك، في إطار نظام اللامركزية. وفي حقيقة الأمر، أبدت العديد من الدول اهتماماً متزايداً بموضوع اللامركزية، بأبعادها السياسية، والإدارية، والاقتصادية، والمالية، وعبرت عن ذلك الاهتمام تقارير المنظمات الدولية الكبرى كالبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والبنك الدولي تحت العديد من المسميات مثل «تحقيق اللامركزية

والواجبات بين المواطنين، ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة، والحق في الحصول على مناصب قيادية عامة في كل المستويات، لكن النص على هذه الحقوق في القوانين لا يكفي في حد ذاته، حيث لا بد من إتباع النصوص بفرص حقيقة للتطبيق في الواقع العملي. والحاصل أن تمثيل المرأة ومشاركتها في صنع القرارات المحلية ولعب دور فاعل في الشأن المحلي لا يزال دون المستوى المأمول. وانطلاقاً من الرغبة في تعزيز دور المرأة في السلطة المحلية، فقد أكدت الدول الأعضاء بالاتحاد الدولي للسلطة المحلية في إعلانها العالمي الصادر حول «المرأة في السلطة المحلية» في هيراري بزبابوي عام 1998 على أن للحكومة المحلية دور فاعل في تأمين العدالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لجميع المواطنين في كل دول العالم. ويجب أن يتم تضمين جميع أعضاء المجتمع رجالاً ونساءً في

## وفي الجملة يمكن القول :

• أولاً : إن اللامركزية هي السبيل للقضاء على الفساد في المحليات وتحقيق المشاركة في الحكم، وتصب في صالح المرأة «بشرط أن تدعمها التشريعات والقوانين وتشركها في صنع القرار».

• ثانياً : بإمكان اللامركزية أن تدعم سياسات النوع الاجتماعي إذا توفرت القيادات المحلية النسائية الواعية بهذه القضايا، وتم تهيئة الظروف لهن للمشاركة بفعالية. وحتى لا نهض حقوقها، فإن اللامركزية هي «بوابة» تعزيز دور المرأة في صنع القرار.

• ثالثاً : تطبيق اللامركزية المالية، ستسمح لكل وحدة محلية بتحديد احتياجات النساء فيها، ومن ثم تحديد أولويات الإنفاق. وهنا يمكن القول إن الموازنة المحلية سوف تأخذ بالضرورة قضايا النوع الاجتماعي في الاعتبار.

• رابعاً : توافر الإرادة السياسية الحقيقية لبناء أسس اللامركزية، دون خشية التأثير على مركزية السلطة السياسية الحاكمة أعلى قمة الهرم. فمن المنطقي أن نقول مرارا إن التحدي الحقيقي يتمثل في المحافظة على توازن دقيق بين تصعيد المرأة بمشاركة كافة أبناء الوطن في صياغة الخطط التنموية لمناطقهم، وبين المحافظة على وجود حكومة مركزية تسعى لتكامل الجهود التقنية وتعميم النجاحات دون التغول على الولاية الإدارية للحكم المحلي.

فأين نحن اليوم من هذا النموذج المتوازن؟



المدنية بالفعل على المستوى المحلي، ولا توجد برامج مستقلة أو آليات قائمة. إن البحث عن حلول لتحقيق التمكين السياسي المطلوب للمرأة على المستوى المحلي في ظل اللامركزية، يبدأ أولاً بتصعيد أصحاب المصلحة الحقيقية (النساء) وإشراكهم في عملية صنع القرار، وتواصل أعضاء المجالس المحلية مع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على هذه القضايا.

في حقيقة الأمر لا يقتصر تهميش المرأة في مؤسسات الحكم المحلي على المؤسسات الشعبية المنتخبة فقط، ويتأثير الأثر الثقافية المحلية الحاكمة المسؤولة بدرجة كبيرة عن هذه الأوضاع، ولكنه يتعدى ذلك إلى المؤسسات التنفيذية. وهنا يبدو واضحاً أن التوجه لنظام اللامركزية يمنح المرأة فرصة مشاركة في صنع القرار، وتعزيز مشاركة القواعد الشعبية في العملية التنموية، وبالتالي ضمان التزامهم في تنفيذ المخططات التنموية من جهة، وتحملهم لأعبائها من جهة أخرى. كما أن اللامركزية بهذا المعنى تفتح المجال أمام التخطيط الذي يتمتع بدرجات أعلى من الدقة، ويراعي الاختلاف في الحاجات ويعطي الأطراف حقها.

والملاحظة المثيرة للتساؤل حول جدية التعامل مع «التهميش السياسي للمرأة»، أنه رغم تعدد اللجان الحكومية التي بعثت في إطار التوجه نحو اللامركزية، لا توجد لجنة لدعم مشاركة المرأة في النظام السياسي المحلي وإزالة المعوقات الإدارية والتشريعية والاجتماعية والسياسية التي تعترض طريقها. وفي نفس الوقت فإن جهود الجهات المانحة الكبرى كالوكالة الأمريكية للتنمية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وهم اللاعبين الرئيسيين في هذا الميدان، زالت بعيدة عن الربط المباشر بين تمكين المرأة والاتجاه نحو اللامركزية. ويقتصر الأمر فقط على تقديم بعض التمويلات المحدودة لبعض المنظمات في مجال دعم المترشحات لعضوية هذه المجالس. وكلها جهود غير منهجية ولا يتوفر فيها بعد الاستدامة والتواصل، كما أنها لا ترتبط بالإطار العام لتوجه الدولة نحو اللامركزية.

ويتضح لنا مما سبق غياب مكون المرأة تماماً، أو في أفضل الحالات عدم وضوحه في كل الجهود الحكومية أو تلك التي تقوم بها الجهات المانحة والمتعلقة بدعم اللامركزية. حتى الجهود المعنية بدعم المشاركة الشعبية ليس بها بعد واضح ومحدد لدعم مشاركة المرأة



# «مختارات غزة»... عندما تخترق المرأة الفريضة حاجز المستحيل!

سيد إسماعيل - غزة

«.. لن يمحي ذلك اليوم من ذاكرتي، عندما دخل هو لمقابلة وفدنا في القصر الرئاسي برام الله، كانت المرة الأولى التي أرى فيها الرئيس الفلسطيني، محمود عباس شخصياً، حيث كنا في وفد يمثل وجهاء و«مختارين» قطاع غزة، الذي جاء ضمن الحملة الشعبية للوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام الفلسطيني... توقفت «المختارة» رضا حسونة، قبل أن تواصل بالقول: «سألنا عن صفتنا بالوفد فقلتُ له: «نحن «مختارتان من غزة»...». فقال لنا باستغراب شديد وهو يضحك: «هنالك «مختارات» في غزة!». ابتمتُ ساعتها أنا و«المختارة» فاتن حرب، مؤكدين له ذلك بكل فخر واعتزاز، والدليل أننا أمامه! أبدى ساعتها سعادة بالغة بالأمر، وأطال الحديث معنا. بعد المقابلة، أبلغتنا أكثر من شخصية رسمية سرور الرئيس بمقابلتنا، مما شكل مصدر فخر وسعادة كبيرين لنا، بحكم أننا أوائل «المختارات» في تاريخ بلادنا!»

## اختراق «المحرمات المجتمعية»



عندما نتحدث عن «المختار»، فأنت تتحدث عن شخصية اعتبارية بالغة الأهمية، ليس في المجتمع المحلي الفلسطيني وحده، بل في المجتمعات المحلية لدول الشام بأكملها، وهي فلسطين وسوريا ولبنان والأردن، وتوازي بشكل أو بآخر، شخصية «العمدة» أو «الكبير»، في الأرياف بمصر. ولا يوجد أكثر دلالة على ذلك من أغنية «يا مختار المختارين» للمغنية اللبنانية فيروز، التي تروي حكاية فتاة جاءت مستنجدة بالمختار لحل مشكلتها، حيث أن من بين أهم مهام «المختار» هو ممارسة «القضاء العشائري».

أكثر من أسابيع، كي يقوم بإصدار حكمه، بعد الاستماع لمختلف الأطراف. في حين قد تستغرق المسألة شهوراً طويلة بل وربما سنوات من أجل الوصول إلى تسوية ما، مع كل ما تحتاجه هذه المسألة من تكاليف باهظة لتوكيل المحامين ومتابعة الإجراءات القضائية، قد تزيد بحسب المدة. فضلاً عن عدم تطوير المنظومة الفلسطينية القانونية منذ سنوات بفعل الانقسام، مما يدفع العديد إلى اللجوء لـ«القضاء العشائري».

تقول «المختارة» فاتن حرب (40 عاماً): « في فلسطين، كانت ولا زالت لـ«المختار» مكانة عظيمة، منذ مئات السنين، حيث أنه يمتلك ختماً خاصاً به يحمل اسمه وصفته، ويتم ترشيحه لهذا المنصب بناء على مواصفات عديدة، نصت عليها الأعراف والتقاليد المتوارثة، من بينها أن يكون والده «مختاراً» أيضاً، حيث يتوارث هذا المنصب الذكور وحدهم، وأن يكون الأكبر سناً والأكثر حكمة وخبرة مع تمتعه بمظهر مهيب. كما يفضل أن يتمتع بالثراء أيضاً، حيث يتولى «المختار» حل المشاكل والنزاعات الخاصة بقريته أو عائلته أو قبيلته، ولا يستطيع أحد تحدي أحكامه وقراراته والنيل من هيئته، حيث تحظى قراراته بالاحترام حتى من قبل السلطات الرسمية.»

إلا أن المجتمع الفلسطيني يجد نفسه الآن أمام ظاهرة تحدث للمرة الأولى في تاريخه، وهي تولي مجموعة من النساء هذا المنصب الذي ظل حكراً على الرجال لقرون طويلة، إلى أن تم تحطيم هذا الاحتكار عام 2011، بظهور أول «مختارة» فلسطينية في قطاع غزة، هي سميرة الحنفي. تبعه ظهور مختارتين أخريين بعدها بفترة قصيرة، هما رضا حسونة وفاتن حرب، ليشكلن معاً «ثلاثياً نسوياً» متميزاً، وتتحلى كل واحدة

كما توضح «المختارة» رضا (60 عاماً) أهمية «القضاء العشائري» بالنسبة إلى المجتمع الفلسطيني المحلي، فتقول «إن الميزة الأساسية في «القضاء العشائري» أن إجراءاته ونتائجه أسرع بكثير من المحاكم الرسمية. فقد يحتاج المختار مثلاً، إلى جلسات محدودة، لا تستغرق

الحروب الإسرائيلية على قطاع غزة، وما نتج عنه في ظل واقع اقتصادي أدى إلى تفاقم الأوضاع الاجتماعية، وبالتالي ازدياد المشاكل النفسية والأسرية. لقد تضررت الأسرة الفلسطينية بشكل كبير من هذه الظروف، وبخاصة النساء والأطفال الذين يعدون «الحلقة الأضعف»، والأكثر تضرراً. هنالك أدوار لا يستطيع «المختير» من الرجال القيام بها، مهما كانت قدرتهم على حل المشاكل، ومن هنا اكتسبنا تفردها وتميزنا».

لم تكن الطريق أمامهن بالطبع «مفروشة بالورود»، إذ أن العديد من الأطراف في المجتمع المحلي في البداية، رفضت صفتهم كمختارات من الإناث، كالأقرباء والمعارف والسلطات المحلية والمختير من الذكور، الذين تابعوا ظهورهن بسخرية واضحة، مثلما تقول «المختارة» رضا «لقد كانت مسألة إثبات وجودنا على الأرض ونجاحنا بالنسبة لكثير من الناس مستحيلة تماماً، إذ هنالك العديد من الأمثال الشعبية التي تنقص من شأن المرأة للأسف، مثل «شاور المرأة وخالف قولها»، و«المرأة لو طلعت للمريخ بتضلها للنفخ والطبخ»، رغم أن المرأة الفلسطينية متفردة بنضالها وصمودها المشهود بهما. هذا فضلاً عن العوائق الاجتماعية، كسخرية «المختير» الذكور منا في بداية مشوارنا ورفضهم لوجودنا، مطلقين تعليقات على غرار «ما ضل غير النسوان بها البلد تيجي تحل مشاكلنا!» قبل أن نثبت للجميع كفاءتنا. بل إن العديد من «المختير» استعانوا بنا لاحقاً لحل العديد من المشاكل المستعصية التي عجزوا عن حلها! وكان هذا اعترافاً ضمناً كبيراً بنجاحنا الكبير».

ومن ثم تكمل «المختارة» رضا «هنالك الكثير من المشاكل الأسرية التي تضيع فيها حقوق النساء بسبب عدم قدرتها عن المجاهرة برأيها أمام عائلتها. وسأضرب لك مثلاً من واقع عملي: ذهبتُ لحل مشكلة عائلية، فأصر والد الزوجة على الطلاق، لتجذبني ابنته خفية جذبة فهمتُ منها أنها لها رأياً مخالفاً، فطلبتُ من الأب الاختلاء بها وحدنا، لتؤكد لي عدم رغبتها في الطلاق من زوجها، وأن أساس المشكلة هو عناد أهلها ومصادرة والدها لحقها في تقرير مصيرها كزوجة وأم. لو كان المسؤول عن المشكلة رجلاً، ما كان لها أن تتصرف بذات الطريقة، في ظل مجتمع محافظ جداً كمجتمعنا الفلسطيني في غزة. وقس على ذلك المئات من المشاكل التي قمنا بحلها، والتي كانت المرأة فيها بحاجة إلى قاض يفهمها ويستوعب معاناتها، وهو ما لن يستطيع فعله أي مختار من الرجال».



منهن بشخصية قيادية مميزة، فالمختارة فاتن، كانت معروفة بين أفراد عائلتها وجيرانها بأنها «حلالة المشاكل» وتحظى بينهم بمقدار كبير من الاحترام. وكذلك الأمر بالنسبة إلى المختارة رضا، فيما تميزت المختارة سمية عنهن بكونها واعظة دينية معروفة في منطقتها، منذ ستة عشر عاماً، اكتسبت من خلال الوعظ مكانة خاصة بين نساء منطقتها، جعلتها تطلع من خلالها على العديد من معاناة النساء عبر شكاواهن لها.

## البدايات والصعوبات الجمّة

تجمع المختارات الثلاث نقاط تشابه عديدة، فهن من ذوات الشخصيات القيادية، وينتمين لأسر بسيطة، كما أنهن مررن جميعاً بتجارب اجتماعية صعبة، كالزواج المبكر، الذي يعملن على محاربة ظاهرتة حالياً، إضافة إلى بقية الظواهر الاجتماعية السلبية الأخرى، من خلال دورهن كمختارات لهن مكانتهن الكبيرة الآن في المجتمع. في حديثها عن بداية مشوارهن، تقول المختارة فاتن «بدأت المسألة من خلال المجتمع المدني، حيثُ قام المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات بعقد ورشات ودورات طويلة الأمد على مدى سنوات طويلة، لمائة امرأة قيادية، من مختلف محافظات قطاع غزة، بهدف تدريبهن على الوساطة وحل النزاعات والإصلاح الاجتماعي، اشتملت على دورات معمقة في الموارد والقوانين الخاصة بالأسرة وحقوق المرأة على وجه الخصوص. بعدها قررتُ أنا وزميلاتي، سمية ورضا، أن نخوض مجال «المخترة»، لنصبح أول مختارات على مستوى بلادنا، ولأول مرة في التاريخ الفلسطيني».

ومن ثم تكمل فاتن قائلة: «لقد نبع قرارنا من الرغبة بأن يكون لنا، كنساء فلسطينيات في غزة، دور محوري في الإصلاح المجتمعي والنهوض به، في ظل الحصار وتتابع

## نجاح كبير لأدوار ريادية

كانت الخطوة التي قامت بها «المختارات الثلاث» شديدة الأهمية، إذ أنهن يلعبن الآن دوراً هاماً، لا يمكن لأي طرف آخر القيام به، إذ زادت المشاكل الأسرية بنسبة ضخمة. فبحسب المجلس الأعلى للقضاء الشرعي في قطاع غزة، كانت نسبة الطلاق عام 2014 هي الأعلى على الإطلاق مقارنة بالسنوات الخمس التي سبقتها، وهو ذات العام الذي شهد العدوان الإسرائيلي الثالث على قطاع غزة، والذي راح ضحيته أحد عشر ألفاً ما بين شهيد وجريح، لتستمر في تصاعدها بالعام التالي بفعل تفاقم الظروف المعيشية الصعبة، وهي ظواهر أدت مجتمعة إلى تكاثر أعداد النساء من المطلقات والأرامل في غزة، اللواتي يسعين إلى نيل حقوقهن المشروعة، وهو أمر شديد الصعوبة، من خلال المحاكم والقضاء الرسمي، كما أسلفنا الذكر، بسبب التكاليف التي قد لا تتوفر مع معظمهن.



وتتحدث «المختارة» سميرة الحنفي (50 عاماً) لتوضح هذه النقطة بالذات، فتقول «من خلال كوني واعظة في العديد من المساجد، جنوب قطاع غزة، كنتُ على اطلاع كبير على مشاكل النساء، وشهدتُ كيف أنها كانت تتفاقم بشكل متسارع، وسط غياب الحلول، مما استلزم دخولي أنا وزميلاتي هذا المعترك الصعب. أن تكون امرأة قيادية ما «مختارة» مسألة ليست سهلة أبداً. إنها تتطلب خبرة وحكمة عاليين في فهم الواقع المجتمعي، مع قدرة عالية على فهم العضلات، وشخصية قوية قادرة على مواجهة «الطرف الظالم» بقوة، وإنني لشديدة الفخر بأننا استطعنا كمختارات استعادة الكثير من الحقوق المهضومة لنساء مثلنا، لم يجدن في كثير من الأحيان من ينصفهن».

من خلال نشاطهن على مستوى محافظات قطاع غزة الخمس، استطاعت «المختارات» الثلاث إثبات وجودهن على الأرض بقوة، وتقبلتهن مختلف الجهات، بما فيها السلطات

المحلية. تكمل «المختارة» سميرة «أصبحت السلطات المحلية، كالشرطة مثلاً، تلجأ إلينا لحل العديد من العضلات التي يدركون جيداً أن حلها عبر القضاء الرسمي سيكون طويل المدى أو عقيماً. كما استعانت بنا فئات مجتمعية كانت مهمشة بشكل كبير، مثل السجينات اللواتي كن محرومات من العديد من حقوقهن كروية أطفالهن، فكن يطلبن تدخلنا».

بعد سنوات من تجربة عمل النساء في هذا المنصب الاعتباري شديد الأهمية، حظيت خلالها «المختارات» بنصيب كبير من الاهتمام الإعلامي بهذه التجربة الواعدة وغير المسبوقة في تاريخ الشعب الفلسطيني، لتتوج بالاعتراف الضمني لمؤسسة الرئاسة الفلسطينية بأهمية الأدوار التي قامت بها هؤلاء النسوة الرائدات في مجالهن، حيث تم اختيارهن عام 2015، ضمن وفد الشخصيات الاعتبارية الهامة، من وجهاء ومخاتير، ضمن الحملة الشعبية لتحقيق الوحدة وإنهاء الانقسام الفلسطيني، وليصبح للمرأة الفلسطينية تمثيل قوي وعالي التأثير في هذا المجال الذي ظل حكرًا على الرجال لقرون طويلة.

تقول «المختارة» فاتن «برغم كل العراقيل والصعوبات وقلّة الإمكانيات، خاصة وأننا لا نتلقى عن عملنا في «المختارة» أي مبلغ كان، واعتمدنا على إمكانياتنا الذاتية المحدودة، إلا أننا أثبتنا للجميع أننا كنا بالفعل على قدر المسؤولية، بل حققنا في العديد من القضايا المحلية المستعصية إنجازات لم يستطع زملاؤنا من المخاتير الذكور حلها، مما زاد في القبول المجتمعي والرسمي لنا. ويكفي أن تتأمل كيف تحيي الناس أي واحدة منا عند مرورها في مكان ما ببشاشة وحبور قائلين «سلامات يا مختارة!» «منورانا يا مختارة»، كدليل على مدى قبولهم ومحبتهم لنا».

ومن ثم توصل القول: «هذه النجاحات تدفعنا للاستمرار في مشوارنا الصعب والفردي من نوعه بكل المقاييس، والذي سعينا من خلاله إلى النهوض بالمجتمع الفلسطيني، من خلال الحفاظ على تماسكه الأسري. لا نستطيع أن تنهض بمجتمع ما، طالما أن الأسرة فيه مهددة. وما يزيدنا فخراً واعتزازاً أن لقب «مختارة» الذي حظيت به كل واحدة منا لم نأخذه من أية مؤسسة حكومية أو جهات رسمية أو غير رسمية، بل حزننا من خلال ثقة الناس بنا ومحبتهم لنا، آملمين أن تشجع تجربتنا المزيد من النساء الرياديات في مجتمعنا، من ذوات الكفاءة والقدرة، كي يلتحق بنا لنواصل تطوير التجربة، وتحقيق المزيد من النجاحات»



## التنافس واللامركزية معركة «التونسية» الجديدة

- تفاؤل بمشروع القانون الانتخابي البلدي في انتظار التطبيق
- الأحزاب التي أقصت المرأة من القواعد ستدفع الثمن.. لكنها ستتحسن في المستقبل
- إجراءات من أجل تمثيلية المرأة الريفية في المجالس البلدية ولممارسة حقها الانتخابي

انتظام جمال - تونس



من جهتها اعتبرت السيدة لمياء زرقوني عضو الهيئة الوطنية للانتخابات والقاضية العدلية أن هناك تحديات كبيرة في الانتخابات التونسية من أجل ضمان تمثيلية المرأة لا سيما المرأة الريفية. وأكدت أن هناك عملا كبيرا خاصة من المجتمع المدني من أجل ضمان مشاركة المرأة كناخبة وفي التمثيلية الانتخابية. وذكرت بوجود 300 ألف امرأة لا يملكن بطاقة هوية من الريفيات. وقالت إن جهود الهيئة تتمثل في التعاون مع الهيئات المسؤولة مثل وزارة الداخلية ووزارة الشؤون الاجتماعية في مساعدة الناخبات في الجهات على ممارسة حقهن الانتخابي. وأضافت إن نجاح الحملة الانتخابية يعني أيضا تغطية أكبر عدد من الناخبين والمرأة في كل الجهات، والمرأة الريفية التي هي معنية بالانتخابات المحلية. ويجب تيسير ممارسة حقها في الحوكمة المحلية.

ويذكر أن تمثيلية المرأة في الانتخابات لم تضمن غير 14 بالمائة من تواجدها بفضل التنافس العمودي. ويسعى المجتمع المدني لتحسين النسبة التمثيلية للمرأة جهويا بفضل التنافس الأفقي والعمودي معا في الانتخابات البلدية.

صدر مشروع قانون الانتخابات البلدية لي طرح مجموعة من التحديات الجديدة المتعلقة بإمكانيات تحقيق مبادئ دعم اللامركزية وحق التنافس بالنسبة إلى المرأة التونسية في أن واحد، وهو ما ضمنه نص الدستور بعد الثورة.

ويبدو أن الساحة السياسية والمجتمع المدني والمدافعين عن حقوق المرأة، وخاصة حقها في الانتخاب والتمثيلية في المجالس المحلية، سيجدون أنفسهم أمام تحد جديد وكبير خلال الانتخابات البلدية القادمة التي ستمثل بوصلة ومعيارا مدى الالتزام بالفصول التي نادى بها الدستور حول دعم اللامركزية من ناحية، والتنافس من جهة ثانية في دستور تونس الجديد.

فماهي أبرز التحديات في وقت تستعد فيه البلاد للإعداد للانتخابات البلدية؟

### الهيئة مجندة

أكد السيد رئيس الهيئة العليا للانتخابات شفيق صرصار أنه سيتم العمل على ضمان حقوق المرأة في الانتخابات حسب ما تضمنه الدستور. إن مشروع القانون الانتخابي للبلديات تضمن التأكيد على الحق في التنافس العمودي والتنافس الأفقي. وستسعى الهيئة للتدقيق في عملية قبول مطالب الترشح بما يتماشى مع القانون. ستكون العملية معقدة خاصة مع وجود حوالي 350 دائرة بلدية وهو ما يمثل تحديا كبيرا. وأكد أن الهيئة مجندة لربح المعركة الانتخابية وتطبيق الدستور مهما كانت الصعوبات.

المدن والمراكز الكبرى . إنها فرصة لدعم تواجد التونسيات في مواقع القرار محليا .»

من جهتها أكدت أيضا النائبة عن حركة النهضة السيدة فريدة العبيدي أن حزب حركة النهضة يدعم تواجد المرأة وتمثيليتها على مستوى القرار محليا من خلال ضمان التناصف الأفقي والعمودي. وقالت «لقد أكدت المرأة قدرتها على إدارة الشأن المحلي والمسائل المحلية.»

ونفت السيدة فريدة وجود صعوبات كما يروج البعض في إيجاد كفاءات نسائية تونسية يستطعن ترأس القوائم وضمان التناصف الأفقي ونساء رئيسات قوائم. وأشارت إلى نجاح تجارب تونس في المجلس الوطني التأسيسي ومجلس نواب الشعب. كما أن المواطن التونسي أعطى ثقته للمرأة التونسية في الانتخابات الوطني وهو ما سيتواصل بلا شك وحسب رأيها في المستوى المحلي.

## تطبيق الدستور

الأکید أن معركة التناصف على المستوى الجهوي هي معركة ميدان هذه المرة، فنظريا ضمن الدستور حقوق التناصف واللامركزية للمرأة التونسية. وهو ما أكدته السيدة جوهر بن مبارك الدكتور والاساتذ في الحقوق والمنسق العام لشبكة «دستورنا»، قائلا «المسألة تتعلق بنظام اقتراع والدستور التونسي نص على مبدأ التناصف. ومشروع القانون الانتخابي البلدي يكتسي تطورا إيجابيا وهو متطابق مع الدستور. وهو يعطي مجالا تشاركيا أوسع»

أما فيما يتعلق بالإشكال الذي يذكره البعض حول غياب الكفاءات النسائية الكافية على المستوى المحلي فيقول «السؤال يطرح كذلك على الرجال.. فمسألة الكفاءات مطروحة على الجنسين. لقد أثبتت نساء تونس وجود كفاءات في الانتخابات بجميع أنواعها والدور الآن في الانتخابات البلدية.»

في المقابل أشار الدكتور جوهر إلى وجود صعوبات ستطرح في التطبيق من خلال كثرة عدد المترشحين وهو ما يعني عملا كبيرا في هيئة الانتخابات. ففي صورة إذا ما أراد كل حزب الترشح في كل الدوائر فهذا يعني وجود ما بين 7 و 8 آلاف مترشح في كل دائرة. وهو تحد كبير خاصة وأن الكثير من الأحزاب يعجزون عن توفير التمثيلية المتناصفة وعليهم العمل على دعم قائماتهم وقواعدهم. وهذا في حد ذاته إنجاز ودفع لتشريك النساء في الفعل السياسي وعلى مستوى القرار المحلي.

وعموما أكد أعضاء الهيئة المستقلة للانتخابات تحمسهم للعمل من أجل ضمان حق المرأة في الجهات في الانتخابات، إضافة إلى دعم حقها كناخبة ومترشحة رغم ما ستشكله عملية الفرز من مشقة وتعب نظرا لتثعب عدد الأحزاب وتعقيد العملية الانتخابية. وهو ما يتطلب دعما لوجستيا.

## تحديات سياسية

رغم ما تروجه بعض الجهات من صعوبة وجود نساء في الجهات يترأسن القوائم الانتخابية، إلا أنه يبدو أن الأحزاب الكبرى في البلاد قد اتفقت على رفع شعار التحدي والرهان على كسب معركة التناصف الأفقي والعمودي في الانتخابات البلدية.



وخلال حديث مع السيدة منية بن جميع رئيسة اتحاد النساء الديمقراطيات قالت «لا يوجد أبدا شيء قد أعطي للمرأة بسهولة. ومعركة التناصف الأفقي والعمودي هي معركة أخرى في الانتخابات البلدية علينا كسبها.»

من جهتها اعتبرت السيدة بشرى بالحاج حميدة عضو مجلس النواب أن الانتخابات البلدية هي فرصة لدعم مكانة المرأة في كل مكان في الجهات وخاصة في «المحليات» والجهات. وقالت إن ضمان التناصف الأفقي والعمودي يمكن من تحسين وجود المرأة في مواقع القرار.



وأضافت أن هناك إقرار بغياب النساء في مواقع الحكم رغم وجود الكفاءات واهتمامهن بالعمل البلدي. وقالت إن القانون سيدعم حظوظ المرأة لا سيما الريفية على مستوى محلي. ويعتبر الدستور قد جاء بنص واضح يحاول من خلاله ضمان المساواة وحق المرأة وواجبها دون أن يتدخل أي طرف لحرمانها من ذلك.

تقول السيدة بشرى «إنها معركة كبرى لدعم دور المرأة في الجهات ومكانتها. يجب أن لا تكون المرأة ممثلة فقط في





أما السيدة مفيدة الميساوي عضو جمعية النساء الديمقراطيات فقالت «إن تبني التناصف العمودي والأفقي هو خطوة في مجال دعم اللامركزية وسيكون خطوة نحو إنصاف النساء. وأكدت أن تمثيلية النساء

في المجالس البلدية القادمة يمثل هاجسا ولكن في المقابل لا وجود لقانون يعمق التمييز الإيجابي للمرأة في مواقع القرار. وذكرت بأنه تاريخيا لم تحتل سوى امرأة واحدة أو امرأتين مواقع القرار.

وتحدثت السيدة مفيدة عن نجاعة تمثيل السيدات في العمل الجهوي والمحلي باعتبارها أكثر التصاقا بالمشاغل المحلية اليومية. وأشارت إلى وجود فصول مثل الفصل 46 من الدستور الذي يضمن إنصاف المرأة والفصل 21 الذي يضمن المساواة ولا بد من تفعيله.



يذكر أن فصول التناصف قد أحدثت جدلا واسعا عند الموافقة عليها من المجلس الوطني التأسيسي سنة 2014. واستنكر المجتمع المدني تطبيق الدستور في فصله الخاص بالتناصف أفقيا. لتمثل الانتخابات البلدية نتاج معركة لكسب التناصف الأفقي والعمودي، ومختبرا لمواجهة صعوبات التطبيق والعقليات.. لتبقى تونس البلد الرائد في الدفاع عن حقوق المرأة التونسية في كل الجهات •

وأضاف «هناك أحزاب لم تدخل النساء إلى قائماتها وقواعدها وستدفع الثمن غاليا. وهذا تحد جديد للأحزاب. إن هذا الدفع إيجابي لأنه سيدفعهم في المستقبل إلى مزيد العمل من أجل كسب المرأة في المعارك الانتخابية. فالكفاءات

موجودة لكن يبقى العمل على كسب انخراط التونسيات من الأرياف والمدن والقرى وكل الجهات على حد سواء في الحياة السياسية و«الحوكمة» المحلية. هذا بالفعل إنجاز ودفع نحو التقدم».



## معركة نسائية

أما رئيسة اتحاد المرأة راضية الجربي، فتقول إن قانون اللامركزية يطرح العديد من النقاط، «هناك الكثير من الحبر حول تطبيق اللامركزية. هل نحن مستعدون للامركزية؟ وهل الجهات مستعدة على المستوى المحلي والوطني في ظل الاستقلالية المادية. وللمركزية على المستوى الأفقي والعمودي؟ من خلال نقاشات مع المجتمع المدني يبدو أن المسألة في التطبيق صعبة وفيها تحديات تستوجب مراحل من العمل.

وأضافت «فيما يتعلق بتشكيك البعض في إمكانية إقرار التناصف الأفقي والعمودي، إن القانون يعاقب كل من يخالف الدستورية. وردت على من يتحدثون عن الخصوصيات الجهوية التي قد لا تمكن من إيجاد عدد من النساء في مراكز رؤوس القوائم: «كثيرون يتحدثون عن «البورقيبية» أريد ان أقول إن الزعيم الحبيب بورقيبة تحدث عن المرأة والتعليم عندما كانت البلاد أمية وفقيرة وقال إنه قد ترفض مجلة الأحوال الشخصية لو تم عرضها على الاستفتاء. ودفع المجتمع نحو تبني القيم النبيلة. اليوم أقول إن الدستور ضمن حقوق المرأة وسيقوم أيضا بدفع المجتمع إلى الأمام ودفع الجهات حتى تكون تمثيلية المرأة اكبر في الجهات».

كما أكدت رئيسة اتحاد المرأة أن المرأة تعتبر أكثر قربا في المسائل الجهوية من المواطن وهي الأكثر التصاقا بمشاغل الحي والجهة وهو ما يجعلها قادرة على تحمل قضايا مثل النظافة والتنمية الجهوية في الجماعات المحلية خاصة إذا ما وضعت في مواقع القرار.

# جرس نائلة ... ومرافعات حول اللامركزية ودقوق المرأة

آمال بلكر - السودان

لم تنصف النساء خاصة فيما يتعلق بالمشاركة السياسية، حيث ما زالت النساء أقلية على مستوى مواقع صنع القرار. فعدد من يشغلن مناصب تنفيذية عليا على المستوى المحلي يكاد يعد على أصابع اليد الواحدة، ودائما ما تشغل النساء وزارة الرعاية الاجتماعية وهي وزارة مهمشة نوعا ما. فأين النساء من وزارة المالية مثلا وهي الوزارة المسؤولة على الإنفاق والموازنات والمال؟ إن إبعاد النساء عنها يعنى تغييبهن من وضع سياسيات مالية وفقا لأولويات النوع الاجتماعي في التنمية على المستوى المحلي، وفي هياكل قطاع الشركات والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية و النقابات، حيث يكون تمثيل المرأة فيها ضعيفا. كما لم تشغل أي امرأة الى الآن منصب الوالي رغم أن الدستور منحها هذا الحق، ولا منصب رئيس المجلس التشريعي على مستوى الولايات أو حتى رئيس لجنة شعبية على مستوى لجان الأحياء». وختمت الكاشف مرافعتها بقولها «لقد كفل لنا الدستور حق المشاركة العامة العادلة والمتساوية، لكن ما أعطي لنا باليمنى أخذه الواقع المحاصر بالحوجز الاجتماعية والثقافة الذكورية التي تحط من شأن النساء باليسرى».

## اللامركزية لسد للفجوة بين نساء الريف والحضر أيضا

في ذات السياق تقول الأستاذة جهاد عبد الرحمن، الأمين السابق لوزارة الأمومة والطفولة بولاية دارفور ذات الوضع الخاص «قبل الحديث عن انعكاسات تطبيق نظام الحكم اللامركزي على المرأة، يمكن القول إن المرأة السودانية حققت كثيرا من المكاسب السياسية في الحقب الماضية إذ نالت حق التصويت والانتخاب باكراً مما مهد لها الطريق لدخول البرلمان والمشاركة في الحياة السياسية التي كانت بمثابة حلم قديم لرائدات الحركة النسائية السودانية أمثال نفيستة المليك ودكتورة حاجتة كاشف

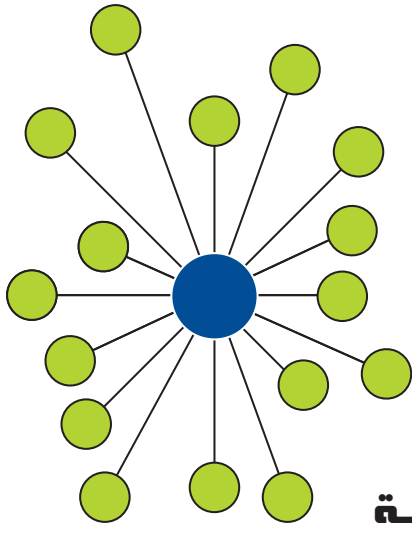
أصبح الحكم اللامركزي هو التوجه العام في أنظمة الحكم لبعض الدول العربية، بغض النظر عن إيجابياته وسلبياته وعن مدى الاستعداد والتخطيط له. وقد اتخذت الدول لأنه يسهم في استغلال الموارد المتاحة على المستوى المحلي للحكومة اللامركزية بشكل أفضل مع تقليل العبء المالي والصرف الواقع على عاتق الحكومة المركزية. كما انه يمنح الحكومات اللامركزية سلطة اتخاذ القرار دون الرجوع للمركز، بجانب إسهامه في تعزيز دور المواطنين وتوسيع مساحة المشاركة المجتمعية الأمر الذي قد يحقق أشواق وأمنيات المجموعات المهمشة والمحرومة من كثير من الاحتياجات والفرص لاسيما النساء.

وفى هذا المقال نحاول التعرف على واقع المرأة في ظل الحكم اللامركزي ومدى تأثيره على حقوقها الانسانية المتمثلة في الحق في العمل والتعليم والتحرر من الفقر والتمييز والمساواة والتمكين السياسي... وغيرها من الحقوق التي تمثل تحديات تتطلب المواجهة لسد الفجوة النوعية وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الجنسين.

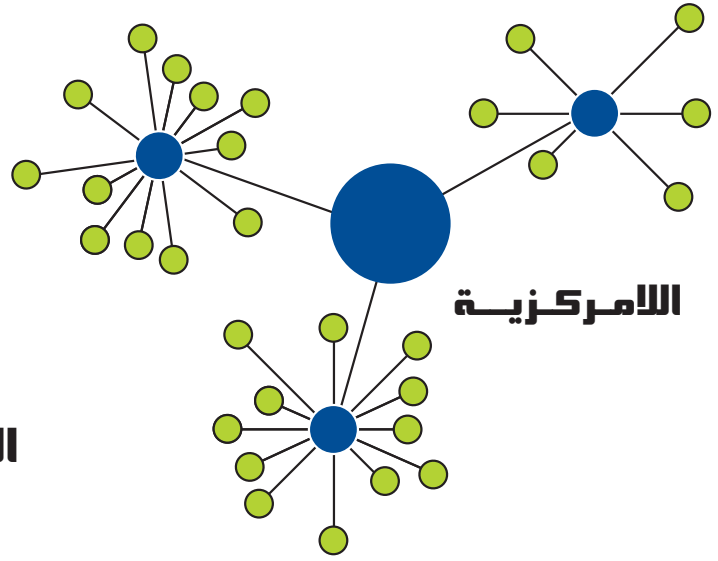
## اللامركزية أمل النساء في تغيير واقعهن... ولكن

تقول سمية صالح كاشف، ناشطة في مجال قضايا المرأة، «يتغير وضع المرأة السياسي والاقتصادي والاجتماعي عندما تشارك في عملية صنع القرار وفي وضع السياسات خاصة المتعلقة بالنوع الاجتماعي، لأن المرأة على معرفة كاملة بقضايا النساء واحتياجاتهن وأين يكمن الداء الذي يتطلب المعالجة والاهتمام... وتضيف « لقد سعدنا في البدء بنظام الحكم اللامركزي باعتبارها قد يفتح مسارا للنساء في الأقاليم على المستوى المحلي ويغير واقعهن، ويعزز ثقتهن لاقتحام الحياة العامة والمشاركة فيها. إلا أن اللامركزية





المركزية



اللامركزية

بينما إختص الفصل الثالث من الوثيقة بتقاسم الثروة ومكافحة الفقر وتوسيع فرص النساء في نظام التمويل الأصغر وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الجنسين وغيرها من الأحكام المتعلقة بالمرأة وحقوقها. وتستمر جهاد في الحديث موضحة «رغم ذلك، فالواقع مازال غير مرض وكثير من الظروف والعوامل وقضت حائلا دون تطبيق هذه الأحكام. ففي مواقع صنع القرار تم تعيين وزيرتين فقط من ضمن (15) وزيرا وفي موقع الأمين العام تم تعيين امرأة فقط من أصل (15) بنسبة (6.5) %، وفي مجلس السلطة تم تعيين إحدى عشر (11) برلمانية بنسبة (20) % وهو تمثيل دون طموح النساء في المساواة النوعية».

## اللامركزية بؤرة ضوء في مجتمعات ممتعة في التقليدية

تقول رجاء حسن خليفة الأمين العام السابق لإتحاد عام المرأة السودانية «لا نريد أن نصب المشانق للحكم اللامركزي وأثره على حقوق المرأة. فاللامركزية هي النظام الأمثل لحكم دولة كالسودان مترامية الأطراف، ليسهم هذا النظام في تحقيق التنمية الانسانية والاجتماعية على المستوى المحلي. فاللامركزية ساهمت فعلا في تعزيز حقوق المرأة وأتاحت لها الفرصة الأوسع لأداء واجباتها. والمؤسسات التي قامت وفقا لنظام الحكم اللامركزي بشقيها التنفيذي والتشريعي أتاحت مساحات

بدري ونفيسة أحمد الأمين وعزيزة مكي أزرق وغيرهن من الرائدات... فكانت مكتسبات المرأة في دارفور من ضمن مكتسبات المرأة السودانية. إلا أن تلك الحقوق انحصرت على النساء في المناطق الحضرية وشبه الحضرية وهي نسبة ضعيفة مقارنة بأعداد النساء في الريف والقرى واللائي يزرخن تحت وقع الأمية والمرض والفقر الذي زادت وطأته بسبب الصراع والحرب في إقليم دارفور... وتضيف «يعتبرالحكم اللامركزي من أفضل نظم الحكم إذا ما تم الالتزام بتطبيقه عبرتعزيز دور المواطنين وإتاحة الفرصة لمشاركة كافة شرائح المجتمع المحلي في المجالات الاجتماعية والسياسية ومواقع صنع القرار». وأضافت «جاءت وثيقة الدوحة لسلام دارفور داعمة بشكل كبير لتعزيز حقوق النساء في الحكم المحلي أي اللامركزي بما تضمنته من أحكام وحقوق للمرأة ... ففي جانب حقوق الانسان من الفصل الأول المادة (1) بالوثيقة، نصت البنود 1، 2، و3 على أهمية تعزيز وحماية حقوق الانسان وأن تكون المواطنة أساسا للمساواة في الحقوق والواجبات وأن تعمل الحكومة الإقليمية على تحقيق الرفاه الاجتماعي وتمكين المرأة. وفيما يتعلق بتقسيم السلطة، نصت المادة (2) من الوثيقة على أن المواطنة هي الأساس ولا يوجد تمييز بحسب النوع مع ضرورة وضع تدابير خاصة لمعالجة ضعف تمثيل المرأة في المؤسسات الحكومية ومواقع صنع القرار. كما نصت المادة (13) الفقرة (87) على ضرورة تمثيل المرأة تمثيلا مناسباً على مستوى الحكومة المحلية».



غير المتوازنة بين المركز والأقاليم انعكست في الأوضاع المتردية في الخدمات التعليمية والصحية لتكون النساء هن ضحية ذلك. وتضيف «اللامركزية نظام غايته الأساسية تحقيق التنمية ورفاهية أفراد المجتمع دون تمييز أو تفریق بينهم وهي مدخل للحكم الرشيد، إلا أنها لن تتحقق على أرض الواقع دون مشاركة منصفة وعادلة للمرأة».

وبين الاتهام بالتهميش والاعتراف بالانصاف، تبدو قضية المرأة والمساواة في ظل الحكم اللامركزي، بحاجة للنضال وللحراك الاجتماعي من النساء أنفسهن لتخطي كثير من الحواجز رسخها المجتمع الذكوري، رغم ما كفلته الدساتير والقوانين من حقوق متساوية بين الجنسين. هذا الحراك لا بد من أن يصطحبه إعلام مستمر للمساهمة في تقديم صورة ايجابية لقدرات المرأة القيادية، وفي توعية المرأة للمشاركة في الحياة السياسية لا على المستوى المحلي فقط، بل على المستوى القومي أيضا.

وبعيدا عن العاطفة والانحياز النوعي، نعترف أن النساء خاصة في المجتمعات المحلية، بحاجة لمزيد العمل حتى يستطعن المشاركة بفاعلية. ولا بد من أن يتجاوزن ظلمات الأمية الأبجدية والسياسية وأن يشعرن بأهمية ممارستهن لحقوقهن مع التدريب الذي يعزز مهارتهن ويصقل قدراتهن ويرفع كفاءتهن ويخلق منهن نساء قويات قادرات على المصادمة وانتزاع الحقوق المنتكحة.

وأختم مقالتي بعبارة من الأمين العام للأمم المتحدة «بان كي مون» في خطاب له أمام لجنة وضع المرأة «ما دامت هناك انتهاكات لحقوق امرأة واحدة، فإن النضال لم ينته بعد».

واسعة للنساء للمشاركة السياسية وفي مواقع صنع القرار» وتضيف «النساء على مستوى الأقاليم يتواجدن في المجلس التشريعي ووزيرات في الحكومات المحلية وفي بعض الوظائف القيادية.. صحيح هي نسب تمثيلية غير مرضية، إلا أنها انعكسات ايجابية للامركزية في بيئة ممعنة في التقليدية. والاتحاد العام للمرأة السودانية ومنظمات المجتمع المدني ساهمت وما زال في المتابعة والضغط المستمر من أجل إقرار مزيد من الحقوق ورفع نسبة المشاركة السياسية للمرأة».

## جرس نائلة والمحددات الاجتماعية والثقافية

قرعت نائلة الجرس الذي اتخذته رمزا انتخابيا لها في آخر انتخابات جرت بالسودان، بحثا عن صيغة متوازنة للمرأة تجعلها تأخذ وضعها الطبيعي في المجتمع. وفي حوار معها بصحيفة اليوم التالي السودانية عكست نائلة أثر المحددات الاجتماعية في ضعف المشاركة السياسية وحقوق النساء في ظل اللامركزية.

تقول نائلة «انطلاقا من المفهوم الذي يهدف إلى توسيع قاعدة المشاركة في الحكم اللامركزي وبمبدأ التمثيل النوعي للمرأة في كل المجالات، ترشحت للمجلس التشريعي للولاية الشمالية بحثا عن فرصة للمشاركة على المستوى المحلي. وكنت أعرف مسبقا أن معركتي صعبة في ظل قصور إمكانياتي في مجتمعات محلية تبقى فيها العوائق الثقافية والاجتماعية من أبرز ملامحها. ولم تكف نائلة بقرع جرسها تنبيهها للحقوق المنقوصة في حق المشاركة السياسية للمرأة في ظل اللامركزية بسبب العوائق الاجتماعية، بل زادت بقولها «التنمية



# اللامركزية... وربيع عربي نسوي آخر

هاني عبد العادي - مصر

يقول «بيتر كروبوتكين»، المفكر الروسي، إن «التقدم الحقيقي يكمن في اتجاه اللا مركزية، حيث تتحقق روح المبادرة، والاتحاد، خالية من التسلسل الهرمي من القمة إلى القاع والعكس».

في مصر مثلاً، جاء أول اعتراف بالحكم المحلي في مصر في دستور 1923 حيث نص في مادتيه 132 و133 على أن يتم تشكيل جميع المجالس سواء بلديات أو مديريات بالانتخاب ومنحها اختصاصات تتعلق بتنفيذ السياسة العامة محليا مع إلزامها بنشر ميزانياتها وفتح جلساتها أمام المواطنين.

قبل تلك الفترة بأربع سنوات تحديداً خرج سعد زغلول، الوفدي الشهير، ورفاقه إلى الميادين يطالبون برحيل الاحتلال الإنجليزي - وقتئذ - عن مصر، وظهر على الساحة السياسية في مصر وقتها، طرف لطلما غاب، في ظلال الملكية، حيث لم يكن يسمع أحد عن نساء مصر إلا زوجات الملك وشقيقاته، وزيارات الأميرات للهلال الأحمر، التي تعج بها الصحف الصادرة يومئذ، أعقبها تغييرات دستورية معينة، وموجة فكرية جديدة خرجت لتنادي بحق المرأة المصرية في التعليم والثقافة، والحق في الحياة أيضاً.

كان غريباً أن يظهر كاتب بحجم قاسم بك أمين، في أواخر القرن التاسع عشر، بفكر يختلف كلياً عن السائد في مجتمع مليء بسيدات ذوات «بُرُق» أسود، خاضعات لفكر عتيق، أو شكت جدرانته أن تتهاوي، ويهاجم تقييد الحريات الذي سُخرت لخدمته الدساتير والأنظمة، وتتابع بعدها المقالات على صفحات الجرائد.

وفي الجزائر، بعد إعلان الاستقلال في 1967 كان لتلك الفترة الاستعمارية الطويلة أثر كبير على تغيير مفهوم اللا مركزية لدى السلطات الجزائرية، وتم استصدار

تعتمد اللا مركزية كفكر إداري ناشئ على عدم تركز السلطة في يد وهيئة واحدة، حيث يكون لها البت في القرارات التي تختص بكل الشؤون المحلية والإقليمية دون الرجوع إلي السلطة الحاكمة، والاعتماد على مركزية القرار، مما ينعكس بشكل أو بآخر على أوضاع تخص مواطني دولة ما. لعل من المهم أيضاً أن أذكر أن تجربة اللامركزية جاءت نتيجة تعدد الأفكار التي تدعم مركزية الإدارة والتي شيئاً فشيئاً أطلقت سلطة الدولة في مقابل أقاليمها. وأصبحت العواصم، مراكز هامة للتجارة والتعليم والسياحة والثقافة والحضارة بكافة أشكالها، في حين أن وقعت أقاليم الدول التي خضعت لهذه التجربة بضغط سياسي أو حقبة تاريخية معينة، إلى تهيمش وعدم وجود كوادرات نمووية داخل كل إقليم من أقاليم الدولة، أو تنمية للبنية الداخلية والتحتية. وكان لهذا أثر هام على الحريات ومعدلات النمو وخلق الكوادرات التي تنهض بالمجتمع دون النظر لهؤلاء الذي يقفون على نواصي وأبواب العاصمة في وجه كل غريب يطمح أن يحقق نجاح أو شأن في بلده.

وكان من أكثر الدول التي خضعت لتجربة اللامركزية، هي الدول العربية التي تتسم تشريعاتها ودساتيرها الداخلية، ببطء في مواكبة حاجات الناس، وتنظيم المسائل التي تتعلق بأجهزة الدولة والفصل بين الاختصاصات كمبدأ عام من مبادئ أي دستور، يحترم التخصص ويقنن الحريات كعرف تعاقبت عليه العديد من الدساتير التي صدرت خلال القرنين الأخيرين.



ولتقدير التجربة، يجب الوضع في الاعتبار عدداً من الاعتبارات الهامة، منها ما يتعلق بالطابع الحضاري والثقافي لدى الدول المشاركة، منها أيضاً ما يتعلق بالتطبيق الفعلي لهذه التشريعات. فبعض الدول رغم نصها على مبادئ الحكم المحلي ولا مركزية الإدارة إلا أنها لم تنزل تتخبط بين أودية المركزية بصورها المختلفة، خاصة إذا تعلق الأمر باستثناءات على حساب النوع أو الديانة مما يقتضي حجب فئات أخرى مما يؤثر بدوره على فاعلية الكوادر التي تجعل من الحكم المحلي على هذه الوضع، يعود بالوراء إلى سياسات الحكم القديمة وعودة جميع السلطات ومراكز القوى في يد واحدة.

وبالنظر إلى الطابع الحضاري والخلفية التاريخية، لدى معظم الدول العربية نجد أن شكل الحكم والإدارة فيها قائم على المركزية، الممالك والإمارات. حتى الجمهوريات التي نصت في دساتيرها وقوانين إدارتها على تفعيل اللامركزية، إلا أنها أدت إلى تداخل اختصاصات الهيئات وحدوث نزاعات قضائية، بسبب التطبيق الخاطئ لفكرة اللامركزية التي تقوم على توزيع السلطات بشكل فعلي.

قوانين في ذات عام الاستقلال. ومع بداية الثمانينيات أعطيت كل الصلاحيات إلى البلديات في إطار المرسوم الصادر في ديسمبر 1981 الذي نقل للبلديات صلاحيات جد هامة في مختلف القطاعات ( الصحة، التربية، السكن، العمل و التكوين، النقل..). و حتى في الجانب السياسي، جعلت من إدارة البلدية إدارة موازية للإدارة المركزية، فكانت هناك علاقة مترابطة بين البلدية و المواطن. غير أن وجود هذا المبدأ بات صورياً فقط، فمبادئ سياسة دولة ما بعد الاستقلال تميل إلى دعم السيادة الذاتية للدولة، ثم في فترة لاحقة، تمتد لتشمل الأقاليم القريبة والبعيدة عن عاصمة القرار والإدارة.

بينما ما زالت بعض الدول تخطو خطواتٍ حثيثة ناحية تطبيق اللامركزية، كالأردن والكويت، والدول العربية التي كان لوطأة المركزية الإدارية فيها أثر كبير على تطور وملائمة التشريعات لمزايا الحكم المحلي، وتوسيع دائرة خلق الكوادر والاحتفاظ بذاتية الإقليم دون الانفصال عن الهيكل السياسي والإداري للدولة.



عقب تلك الفترة من اللغط السياسي وتذبذب تيارات الثورات في مقابل الأنظمة القديمة، شهدت الساحة السياسية عدداً من التغييرات فيما يخص دعم المرأة لتبوء مكانة وإحداث دور هام في منظومة الحكم المحلي. الأمر الذي استلزم القيام بعدد من الدورات وطرح القضايا التي تتعلق بمشاريع قوانين تخص نظم الإدارة المركزية، ودعم حقوق الفئات المهمشة كالشباب والسيدات. ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل خرجت السيدات يطالبن بحقوقهن، وظهر نوع آخر من النشاط السياسي، كان غريباً وقتئذ على كثيرين.

وفي تقدير يوقف الموروث عائناً في وجه المرأة للمشاركة الفعالة في منظومة الحكم وصنع القرار. فالمجتمعات العربية ما زالت حتى الآن، تتعامل مع المرأة بشبه وصاية عليها من الذكور، حتى أن بعض الدول العربية ما زالت تمارس التمييز ضد فئات واسعة من النساء اللاتي جاهدن كثيراً في سبيل مشاركة مجتمعية ترسي أبسط قواعد الديمقراطية والمساواة بين الجنسين.

وتجدر الإشارة هنا إلى التأثير الذي أحدثه الربيع العربي وثوراته على أوضاع النساء العربيات. فبعض الدول العربية، تعاني حتى الآن من حروب أهلية كسوريا التي هاجرت نساؤها إلى دول أخرى، كتركيا ومصر والأردن ولبنان والكويت، مما يفتح باباً آخر لتجارة الجسد، شبكة المعلومات مليئة بقصص عنهن.

أما عام 2016 الذي شهد الكثير من التحولات على الساحة السياسية العربية، فقد انتصبت هامة اللا مركزية وعلت مطالب كثيرة، تطلب المساواة بين الجنسين. وعدم تكرار تجربة تلك العصور البائدة من الاضطهاد النسوي.

وتراود السيدات العربيات في تلك الفترة أحلام وردية حول تحقيق لامركزية، تكون هدية الربيع العربي ليها ليكون ربيعاً نسوياً آخر •

أما الطابع الثقلي وقدرة الكوادر على خوض هذا الميدان، فما زالت شرائح كثيرة تخطو نحو لا مركزية حقيقية. النساء العربيات كن أكثر عرضة للحجب من أداء دور مناسب ومؤثر في سياسات الحكم المحلي، ولم ينلن حقهن في نيل فرص التعليم الكافية وكسب المهارات، خلال الـ100 عام الأخيرة، نذكر مثلاً في مصر أن أول امرأة حصلت على شهادة جامعية كانت نبوية موسى، والتي عاشت في الفترة ما بين 1886 إلى 1950 والتي عانت للحصول على وظيفة تتساوي فيها مع الرجال في ظل حكم مركزي يقوم على سلطة الملك، وتفضيل الرجال على النساء، أو استثنائهن من بعض الوظائف إلى الآن. إضافة إلى قصور التشريعات في حفظ حق المرأة في الالتحاق بالوظائف داخل الأجهزة المختلفة، في إطار يقوم على توظيف الكوادر لا مجرد حفظ حق المرأة كشعار خالٍ من أي مضمون يخدم مصلحة الإقليم، ولا يتعارض بشكل أو بآخر مع سياسة الدولة أو الحفاظ على سيادتها.

## باب الخروج...

كان البوعزيزي موجوداً أمام مقر ولاية سيدي بو زيد التونسية، بعد أن صادرت الشرطة العربية التي كان يبيع عليها الخضر. أضرم النار في جسده، حتى تساقط لحمه من فوق عظمه، تلاه احتجاجات كثيفة في تونس، تنديد بالأوضاع المعيشية السيئة، والأحوال الاقتصادية والقبضة الأمنية، ومركزية الإدارة والسيطرة على السلطات. بعدها بأيام، نجحت الثورة التونسية في تنحية بن علي عن عرشه، استشف الحلم الوطن العربي كله، وما هي إلا أيام واندلعت احتجاجات لم تقل في وطأتها عن احتجاجات تونس في القاهرة، ميدان التحرير تحديداً. خرج السكان يحلمون بعدل وتنمية بلا دكتاتوريات حكم، أو انفراد بالسلطة وتوريثها، الأمر الذي ظل طيلة 30 سنة من بعد وفاة الرئيس المصري الراحل محمد أنور السادات، عرفاً متبعاً، كل يورث بنيته. مركزية الإدارة سمحت بالإطاحة بكثير من الكفاءات من الرجال والسيدات على حد سواء.

# اليمنيات في مواجهة المركزية

في اليمن: يتحدثون بفخر عن الملكة بلقيس والملكة أروى، كملكات حكمن في التاريخ اليمني الميلادي وقبل الميلادي وشهدت اليمن في عهدهن تقدماً وتطوراً في سياسة الحكم الشوروي. إلا أنهم ليسوا مستعدين لتقبل ملكات جديدات بينهم على الرغم من أن دور المرأة أصبح جوهرياً وقويماً وفاعلاً في الساحة اليمنية وكفلت لها القوانين حقها.

وبسبب المركزية الإدارية واحتكار السلطة في المركز، جعل استمرار الكثير من العضلات ميزان التنمية والفرص مائلاً ويتضمن إجحافاً جماعياً بحقوق شرائح كبيرة، خاصة في المجتمعات المحلية الأصغر لاسيما تلك البعيدة عن المركز. وانصبت التنمية على جزء فقط من كيان الدولة، جزءاً جغرافياً بذاته وأقلية اجتماعية بذاتها وهذا ما تثبته تجربة اليمن المريعة مع مركزية متصلبة تهيمن على كل شيء.

مصعب زوي - اليمن

## السلطة المحلية

مر قانون السلطة المحلية بمراحل عديدة بعد قيام الوحدة اليمنية في عام 1990. وبموجب دستور دولة الوحدة اعتبرت الوحدات الإدارية والمجالس المحلية جزءاً لا يتجزأ من سلطة الدولة.



وجاء القانون رقم (2) لسنة 1991م وهو: قانون السلطة المحلية لسنة 1991 ليسهم في شرح الأركان الأساسية لنظام السلطة المحلية. وفي 29 سبتمبر 1994 قام مجلس النواب بإجراء تعديلات دستورية وتناولت تلك التعديلات موضوع السلطة المحلية، حيث أكدت المادة (144) في الدستور اليمني مبدأ اللامركزية الإدارية والمالية كأساس لنظام السلطة المحلية في اليمن وتلتزم به الحكومة.

اليمن، وهو ما أثبتته تجارب الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والانتخابات في المجالس المحلية (الحكم المحلي) منذ أول انتخابات برلمانية في 1993 عقب الوحدة اليمنية بين اليمن الشمالي واليمن الجنوبي عام 1990، إذ لم يتجاوز تمثيل المرأة في تلك الانتخابات 0.33% الانتخابات البرلمانية وكانت هناك امرأة وحيدة في البرلمان مقابل 300 رجل فيما لم تتجاوز نسبة النساء في المجالس المحلية 0.5%

تتصدر المرأة في اليمن ضحايا المركزية الشديدة، التي حالت دون إمكانية إيجاد متسع للمحافظات لتأمين موارد وموازنات كافية لإدماج المزيد من النساء في الأعمال والمبادرات الاجتماعية والحكم المحلي في بلد تفرض عاداته قيوداً شديدة على حرية المرأة وتحركها وانتقالها من منطقة إلى أخرى ومن محافظة إلى أخرى. وباتت المركزية الذكورية هي العضلة الرئيسية التي تواجه المرأة في



ضمن كشوفات القيد في السجل الانتخابي ووصولهن إلى 42.20% من عدد الناخبين، يفيد بأن المجالس المحلية المنتخبة لم تعكس إرادة الناخبين، بسبب عدم ملائمة النظام الانتخابي للبنية الاجتماعية التقليدية التي تعيد إنتاج التراتب الاجتماعي التقليدي القائم فما تزال المرأة الناجبة خاضعة لإرادة الرجل حتى في اختيار مرشحها أثناء الاقتراع، وذلك ما تعكسه النتائج بعد الاقتراع: فكان عدد الفائزات في الهيئات المحلية 38 امرأة في مقابل 6700 رجل في الانتخابات الأولى 2001، و35 امرأة في الانتخابات الثانية 2006.

## لا انتخابات

كان من المقرر أن تجرى الانتخابات المحلية الثالثة في 2008 إلا أنه تم تعديل القانون وتأجيل الانتخابات والتمديد للمجالس المحلية أربع سنوات

29 امرأة عن الانتخابات السابقة. إلا أن نتائج الانتخابات كانت مخيبة أكثر للآمال أيضاً فقد أسفرت هذه الانتخابات عن فوز 35 امرأة فقط وهي نسبة أقل بثلاث نساء عن انتخابات 2001 للمجالس المحلية التي فازت فيها 39 امرأة. وتشير هذه النتائج إلى تراجع ملحوظ خلال الفترة الماضية فيما يتعلق بترشيح المرأة للانتخابات أو فوزها بالرغم من ازدياد نشاط المرأة السياسي والمدني والاجتماعي ناهيك عن كثافة تواجدها بنسبة 49.09% من إجمالي عدد سكان الجمهورية البالغ عددهم 26,687,000 نسمة بحسب تعداد 2015 للسكان في اليمن، وبحسب قيود اللجنة العليا للانتخابات فإن نسبة عدد الناخبات ضمن قيود الاقتراع 42.20%.

يقول أمين العززي أستاذ الاتصال بكلية الإعلام جامعة صنعاء «إن انخفاض عدد المرشحات والفائزات من النساء بالرغم من ارتفاع عدد الناخبات

إلا أنه لم يتحقق كثير من تلك الالتزامات ولم يتم إجراء انتخابات للمجالس المحلية، فصدر القانون الجديد للسلطة المحلية رقم (4) في 10 فبراير 2000 كما صدرت لائحته التنفيذية في 21 أغسطس من نفس العام أيضاً. وعلى ضوء هذا القانون ولائحته التنفيذية تمت أول انتخابات عامة للمجالس المحلية في فبراير 2001م.

وشاركت في هذه الانتخابات 120 امرأة للترشح لعضوية المجالس المحلية مقابل 23772 مرشح رجل، وأسفرت هذه الانتخابات عن فوز 6700 عضو للمجالس المحلية بينهم 38 امرأة.

غير أن انتخابات المجالس المحلية التي أجريت بالتزامن مع الانتخابات الرئاسية في سبتمبر 2006 خيبت التوقعات بكثافة حضور المرأة كمرشحة للمجالس المحلية فكانت هناك فقط 149 مرشحة بزيادة





30% للمرأة تضمينتها مخرجات الحوار الوطني يعد خطوه جيده للإمام ستكملها المرأة بالخطوات الأخرى على مسيره نضالها من أجل الحصول على حقوقها السياسية وحقوق المواطنة».

ويقول الصحفي عبد العالم بجاش إن أهم نقطتين خرج بهما مؤتمر الحوار الوطني هما الفيدرالية والكوتا النسائية 30%. وقال إنهما هامتان لإظهار ملاءمة اللامركزية لتلبية بعض حقوق التمثيل التشريعي للنساء في مجتمع يفرض قيودا على التنقل بالنسبة إلى المرأة.

ويضيف «الفيدرالية فيها حكومات محلية وبرلمانات في نطاق المحافظات ما يعني توسيع فرص المشاركة للنساء في المشاركة في صنع القرار وتقلد مناصب عامة عبر التعيين أو الانتخابات».

وتابع بجاش «مخرجات الحوار الوطني تكفل نسبة الزامية للمرأة وهذا تطور جيد في منظومة التشريعات في اليمن لأن مخرجات الحوار هي محددات جرى على أساسها انجاز مسودة دستور جديد يعطي النساء متسعا أفضل للتمثيل والمشاركة السياسي. وهي توجهات جديدة على طريق مشروع اليمن الاتحادي والتغيير

القريب العاجل، وإن الظروف السياسية غير مهيأة على الإطلاق لإجراء انتخابات سواء برلمانية أو مجالس محلية. وحتى تجري انتخابات، لابد من إقرار الدستور الذي تمت صياغته ضمن مخرجات الحوار الوطني أولاً ومن ثم قانون الانتخابات وبعد ذلك اللجنة العليا للانتخابات وبعدها السجل الانتخابي. هذه الأشياء تحتاج إلى وقت لكي تتم وفي ظل ظروف سياسييه مواتية متوافق عليها بين كل الأطراف، وهو ما لا يتوفر الآن برأيه.

وتابع الأسلمي «إن الطرف الذي يمتلك القوة والسلاح الآن على الأرض لا يرغب بالانتخابات لأنها ستمنحه حجمه الحقيقي، وهو يريد أكبر من حجمه بكثير، لذلك فهو يعتمد على القوة فقط لفرض ما يريد من اشتراطات».

وعن مسودة الدستور التي كانت إحدى مخرجات الحوار الوطني والتي شاركت في صياغتها 4 نساء ضمن 17 عضواً ، يقول الأسلمي «إن مسودة الدستور بشكل عام جيده ومقبولة وتحقق الحد الأدنى من التوافق والإجماع بين جميع الأطراف. وربما لا يكون قد تحقق للمرأة في مسودة الدستور كل ما تريده وترغب فيه لكن اعتماد الكوتا بنسبة

أخرى إلى 2012، وهو الأمر نفسه في الانتخابات البرلمانية التي كان مقرر لها أن تجرى في 2009، وتم التمديد للبرلمان إلى 2011 ولكنها لم تجر أيضاً.

فقد بات من غير المتوقع إجراء انتخابات تشريعية جديدة ولا انتخابات مجالس محلية في الفترة القادمة. فسيطرة مليشيا الحوثي وشنها حرب داخلية في اليمن منذ سبتمبر 2014 جعل الأمر غير ممكن. فهذا التاريخ (21 سبتمبر 2014)، سيتذكره اليمينيون واليمينيات جيداً، لصعود المليشيا الحوثية والانقلاب على شرعية الدولة وشنها حرباً داخلية والسيطرة على كل مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية. فمع هذا التاريخ ارتفعت مخاوف اليمينيات أكثر في مرحلة هي الأصعب في تاريخ اليمن السياسي وتاريخ المرأة النضالي، وتمثيلها الذي ظل يتناقص في الاستحقاقات الديمقراطية منذ عقدين ونصف من الزمن، وأصبح وضع المرأة اليمينية أكثر تعقيداً، على الرغم مما حققته من انجازات خلال عام الثورة 2011 وما تلاه، ومشاركتها بمؤتمر الحوار الوطني بنسبة 30% من بين 565 عضواً.

يقول عبد الكريم الأسلمي، عضو البرلمان اليمني، إنه لن تُجرى انتخابات في

للنظام الفيدرالي متعدد الأقاليم، وأهم ما في التوجه الجديد هو أن حقوق مشاركة المرأة في إدارة الشأن العام وصنع القرار هي أحد الأسس الجديدة المتوافق عليها.

## مواجهة

منذ عقود طويلة تواجه المرأة في اليمن ثقافة مجتمعية ممتلئة بنظرة العيب الاجتماعي لها في مجتمع ذكوري متصلب. فمنذ 1990 تخوض المرأة نضالات عدة لنيل حقوقها كمواطنة لها حقوق وعليها واجبات في ظل دستور ينظر إليها باعتبارها أنثى فقط تابعة للرجل حتى في تحديد خياراتها الدراسية أو نوع العمل، وحتى في تحديد المرشح التي ستمنحه صوتها في الانتخابات.

تقول سامية الأغبري، صحفية وناشطة حقوقية: «عانت ومازالت المرأة اليمنية كثيراً من الظلم والتهميش. عانت من مجتمع ذكوري أقصاها باسم الدين وباسم العادات والتقاليد، همشتها القوى التقليدية والدينية وكذلك فعلت الأحزاب السياسية، وإن ادعت أنها تساند وتدعم مشاركتها، إذ نلحظ المشاركة الضئيلة جداً للمرأة في المجال السياسي وحتى في مراكز القرار، وأيضا في الانتخابات حين كانت تحضر وبذلك الكم الكبير، ولكنها حضرت كصوت للمرشح الرجل ومرجحة لكفة احدهم أمام مرشح آخر في الانتخابات».

وتجلت مواجهة المرأة اليمنية للمركزية الذكورية في العام 2011 الذي أظهر أنها خرجت من النظرة



بالمرأة وحرقاتها»- كما تقول سامية الأغبري.

## عضوات المجالس يروين

على الرغم من نسبة المقاعد التي حازت عليها المرأة في المجالس المحلية، إلا أنها عملت بشكل مكثف لتؤكد حضورها رغم المعوقات و بذلن جهوداً حثيثة في تحسين أوضاع النساء وتقديم الخدمة الاجتماعية على مستوى المديريات التي يمثلنها. وقد روت عضوات المجالس المحلية في الملتقى الديمقراطي الرابع» النساء في المجالس المحلية» الذي أقامه منتدى الشقائق لحقوق الإنسان في 2005 تجاربهن والمعوقات التي واجهتهن خلال أداء مهامهن كعضوات.

تقول أفراح محمد عبد الرحمن - عضو لجنة الشؤون الاجتماعية، مديرة المنصورة/ محافظة عدن: كوني عضو في مجلس الحكم المحلي لمديرة المنصورة وعضو في لجنة الشؤون الاجتماعية أحب أن أنوه إلى الدور الذي لعبناه من خلال

التقليدية إلى الحديث لتغيير الواقع إلى غد أفضل. وامتلات الساحات بالنساء وتقدمت المسيرات والتظاهرات بشكل مكثف متفوقة بذلك على الرجال، حققت المرأة خلال عام الثورة 2011 الكثير من الانجازات خلال أهمها مشاركتها بالحوار الوطني بنسبة 30%.

«انه رغم كل العوائق استطاعت المرأة اليمنية أن توصل صوتها للعالم»، قالت سامية.

وتخشى الأغبري أن يتراجع هذا الدور الذي قامت به المرأة اليمنية لنيل حقوقها في المواطنة المتساوية بعد نجاح ثورة 2011 وسقوط نظام الرئيس السابق -علي صالح، خصوصا بعد دخول المليشيا الحوثية إلى المشهد وإدارة حرب داخلية تسببت في الكثير من المآسي، فقد باتت مهمتها الآن أكثر تعقيدا مع دخول مليشيا الحوثي إلى المشهد السياسي وإدخال اليمن في حرب دامية منذ سبتمبر 2014، فقد أضيف للمرأة عدو آخر لا يعرف سوى لغة القتل والانتهاك: «إنها في مواجهة مليشيا مسلحة لا تؤمن





بكامل سلطاته متدرجاً بالمركز في صنعاء مما أعاق المشاركة في التنمية المحلية من حيث التخطيط والذي يعد من صميم عمل المجالس المحلية وكذا الإشراف والرقابة والمحاسبة. وعليه لم يتمكن المجلس المحلي من أداء دوره في التوجيه والإشراف والرقابة على عمل الأجهزة التنفيذية للوحدة الإدارية وتقييم مستوى تنفيذها للخطط والبرامج ومساءلة رؤسائها ومحاسبتهم وسحب الثقة منهم عند الإخلال بواجباتهم وفقاً لأحكام القانون والقوانين الأخرى النافذة بسبب التوازنات السياسية».

وتشير إلى أنه خلال تجربتها جرى الانشغال بالمكاييد السياسية من قبل الأعضاء وتعطيل المجلس عن أداء دوره الحقيقي في حماية مصالح الناس باستثناء مبادرات فردية للمحافظة والدفاع عن حقوقهم الضائعة.

وتضيف «لقد عانيت شخصياً من مضايقات مستمرة في عملي كمديرة لمدرسة ثانوية منذ حصولي على عضوية المجلس المحلي

وتضيف «إن مركزية القرارات وصرف الاعتمادات المالية من ابرز العوائق التي تواجه لجننتها».

وتتطلع أفراح أن تحقق المرأة اليمنية طموحاتها من خلال توسيع حضورهن في التمثيل البرلماني وكذا توسيع مشاركتهن في عضوية المجالس سواءً على مستوى المحافظات أو على مستوى المديرية، وأن يزيد عدد النساء في الحقائق الوزارية، وأن تصل النساء المناصب القيادية في المرافق والمكاتب التنفيذية بشكل أوسع مما هو عليه الحال الآن.

وتقول جوهرة حمود ثابت سعيد عضو لجنة الشؤون الاجتماعية محافظة عدن «تعاني المجالس المحلية في المحافظات من صعوبات المركزية في أجهزة الدولة ووزاراتها مع معاناة المديرية من صعوبات المركزية في المحافظة. وهذا ينطبق على واقع الحال في محافظة عدن إذ تمسك الجهاز الإداري للدولة في المحافظة

لجنة الشؤون الاجتماعية أو من خلال لجان العمل عند توزيع المهام. فقد رافق عملنا العديد من الإنجازات مثل: الإسهام في تقديم الدعم والمساعدة للأسر الفقيرة من خلال إدراجها ضمن برنامج الرعاية الاجتماعية، الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة من خلال إدخالهم مراكز تأهيل وتدريب ذوي الاحتياجات الخاصة، إضافة إلى توطيد العلاقة والمتابعة المستمرة للجمعيات النسوية والإسهام في تدريب النساء ومساعدتهن لتحسين مستوى معيشتهم ورفع المستوى الاقتصادي للأسرة وحل القضايا والنزاعات الأسرية في محيط المجتمع الذي نمثله.

وتشير أفراح إلى عوائق وصعوبات واجهتها تمثلت في عدم القدرة على تقديم المساعدة للنساء الراغبات في الحصول على وظائف حكومية، وعدم استجابة قيادة المحافظة للقرارات المتخذة في المجلس المحلي في المديرية، ناهيك عن الدعم المالي غير الكافي لمزاولة النشاطات في إطار لجننتها الاجتماعية.





للمرأة، وتدريب أبناء وبنات الأسر الفقيرة اللواتي يستلمن معاش الضمان الاجتماعي ليتمكنن من مساعدة أسرهن كجزء من نشاطات مكافحة الفقر، وإعادة تأهيل حديقة 26 سبتمبر للأطفال، وتأسيس مركز مكافحة سرطان الثدي بالتعاون مع مستشفى الكويت وحكومة إيطاليا.

إلا أن العديد من المعوقات واجهت الحريبي، منها محدودية الإمكانيات المادية والبشرية، وعدم وجود مبنى حكومي خاص بالمجلس المحلي بمديرية التحرير.

وتضيف الحريبي «إن أبرز تلك المعوقات هي، عدم تقبل بعض أعضاء المجلس لوجود المرأة في موقع القرار ولجوئهم إلى اختلاق المشاكل والاختلافات والتهم الباطلة كمحاولة لتهز ثقة المسؤولين والمواطنين بها، إضافة إلى عدم تطبيق قانون السلطة المحلية وبقاء المركزية على مستوى المحافظات في تنفيذ الميزانية الاستثمارية بالمديريات».

ولفاطمة الحريبي، أمين عام المجلس المحلي (مديرية التحرير - أمانة العاصمة) تجربتها في الوصول إلى المجلس المحلي كعضو، ومن ثم انتخابها أميناً عاماً.

تقول الحريبي «خضت تجربة الانتخابات بناءً على ما لمست من تشجيع ودعم من الحزب الذي أنتمي إليه (المؤتمر الشعبي العام) ومن مواطني الحي الذي أسكن فيه (بئر العزب- الدائرة 14 قلب مدينة صنعاء)، ويعتبر من الأحياء التي تتمسك بالتقاليد والعادات اليمينية».

وتذكر الحريبي أنها تمكنت خلال فترة توليها المجلس المحلي بمديرية التحرير قلب العاصمة صنعاء، من إنجاز العديد من المشروعات الخدمية التنموية في مجالات عديدة مثل بناء مدارس جديدة وترميم وإصلاح المدارس القديمة، وتوسعة وترميم مركز الأمومة والطفولة، وتنفيذ مشروع القروض للمشروعات الصغيرة

للمحافظة بسبب انتمائي السياسي للحزب الاشتراكي. وصلت تلك المضايقات إلى حدّ نقلي خارج مديرتي مخالفين بذلك القانون والدستور ولائحة التنقلات المدرسية، وإخضاع الوظيفة العامة لمصالح حزب ضد حزب آخر».

وتساءلت مستنكرة كيف يتمكن المجلس المحلي للمحافظة من تأدية مهامه تجاه المواطن إذا كان لا يستطيع حماية حقوق أعضائه؟

وتابعت «نطمح إلى استمرار المجالس المحلية مع تحقيق صلاحياتها في الإشراف والرقابة والمحاسبة والتخطيط والمشاركة في التنمية المحلية كما ورد في قانون السلطة المحلية ولائحته التنفيذية نحو حكم محليّ واسع الصلاحيات وذلك باحترام الجهاز التنفيذي للدولة في المحافظة والمركز لمهام وصلاحيات المجالس المحلية».

# كادحات وعن مواقع القرار مخيبات

نزيهة بوسعيدى - تونس

وذكرت أن تونس تعد حاليا 264 مجلسا بلديا و24 مجلسا جهويا مشيرة إلى أن أول عهد للمرأة التونسية مع الانتخابات كان في الانتخابات البلدية لسنة 1957 وارتفعت نسبة حضورها في الهياكل البلدية على مدى 20 سنة إلى حدود 32.8 بالمائة سنة 2010. كما لاحظت أن وجود المرأة على رأس المجالس البلدية لم يتجاوز 5 رئيسات بلديات.

## استنكار واستياء

رغم أن الفصل 46 من الدستور الجديد لتونس ينص على احترام مبدأ تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل في تحمل مختلف المسؤوليات والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وفقا لالتزامها باتفاقية «سيداو» فإن تغييبها في تعيينات الولاية دفع جمعية أصوات نساء إلى الاستنكار وإصدار بيان عبرت فيه عن استيائها الشديد من تجاهل النساء، داعية المجتمع المدني والمنظمات النسائية بصفة خاصة إلى مزيد اليقظة والتنسيق لتحقيق المساواة الفعلية والتصدي لجميع الممارسات الإقصائية.

وفي نفس السياق، قالت القاضية نادية الجلاصي والباحثة في مجال حقوق المرأة إن حضور المرأة محليا لم يكن بالحضور الكبير رغم تعزيز حظوظها بمنظومة تشريعية متكاملة. فعلى مستوى الولاية، عرف هذا المنصب بهيمنة ذكورية شديدة على امتداد عدة عقود يعكس إقصاء المرأة عن مراكز القرار السياسي. أما على مستوى المجالس الجهوية، فإنه بقي مجالا مغلقا في وجهها إلى حين سنة 1997 حيث وقع اقرار ادمج امراتين على الأقل ضمن تركيبة المجلس الجهوي لكل ولاية في ظل سعي المشرع لتكريس دور المرأة في تحقيق التنمية السياسية على الصعيد الجهوي والمحلي. وبفضل آلية تعيين امراتين لكل ولاية، اقتحمت 46 امرأة سنة 1998 المجالس الجهوية، وارتفعت نسبة النساء في المجالس الجهوية للولايات وذلك بهدف تعزيز حضور المرأة في الهياكل المحلية. وفيما يتعلق بالمعتمديات، يعد وجود النساء ضعيفا لكنه مع مرور الزمن تطور من 6 معتمديات سنة 2000 إلى 21 معتمدة سنة 2005، وغالبا ما يقع تكليف النساء المعتمديات بوظيفة الشؤون الاجتماعية خلافا لنظرائهم من العنصر الرجالي الذين توكل إليهم وظيفة الشؤون الاقتصادية.

لا يختلف اثنان حول إصرار المرأة التونسية بالجهات على مواجهة صعوبات الحياة من فقر وتهميش وبطالة... ولا أحد ينكر دورها التنموي الكبير في الجهة، ولكن مقابل ذلك نجدها مخيبة عن مواقع القرار.

ومن منطلق واجبنا كإعلام سنعالج قضية المرأة واللامركزية في هذا الملف حيث أن أغلب فتيات الجهات الحاصلات على الشهادات العليا يتوجهن إلى المدن بحثا عن عمل، أو تحقيق طموح ما أو الوصول إلى مواقع القرار في ظل المصاعب الموجودة على مستوى جهوي ومحلي. ولقد بات من الضروري تغيير النظرة والسياسات المتبعة لتثبيت المرأة بالجهة التي ولدت وترعرعت فيها، وتمكينها من حقها في المشاركة السياسية ونقلد مواقع القرار في السلط الجهوية والمحلية. إذ أن النسب الموجودة حاليا مخجلة جدا إذا ما قارناها بالمكانة الهامة التي تحظى بها المرأة التونسية وترسانة القوانين التي تتمتع بها وعلى رأسها مجلة الأحوال الشخصية ووقفها في وجه المد الرجعي بعد الثورة.

## اللامركزية والتحديات الكبرى

ظلت النساء في الجهات على امتداد عقود كادحات في العمل الفلاحي والركيزة الأساسية لليد العاملة الفلاحية، ومقبلة على بعث المشاريع الصغرى لتوفير مصدر رزق قار يزداد سنة عن أخرى. وحسب معطيات إحصائية لموسم 2013/2012 فإن المرأة في القطاع الفلاحي تمثل 6.8 من مجموع المستغلين الفلاحيين و11.2 بالمائة من مجموع الأجراء القارين و38.2 بالمائة من عدد الأجراء الوقتين و62 بالمائة من المعينين العائليين (الزوجة وابنة الفلاح).

ورأت أستاذة القانون جنان ليمام في تصريح إعلامي أن تحديات كبرى في انتظار تونس للربط مع ما جاء به الدستور في باب السابغ المتعلق باللامركزية والحكم المحلي، وحسم المسائل التي لم يتطرق إليها الدستور في هذا المضمار خاصة على مستوى التركيبة والصلاحيات والتمويل والموارد، مشيرة إلى ضرورة توسيع الرقعة الجغرافية لبعض البلديات وإضافة 50 بلدية جديدة حسب أولى التقديرات.





## برنامج تكويني لـ 450 امرأة

في إطار تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين في إدارة الشأن المحلي والترفيه في نسب النساء والفتيات للمشاركة في الحياة العامة والسياسية وإدارة الشؤون المحلية، استأنفت وزارة المرأة والأسرة والطفولة، بالتعاون مع مؤسسة هانس زايد الألمانية واستنادا لبروتوكول شراكة بين الطرفين، البرنامج التكويني في الغرض والذي يتواصل على امتداد سنة 2016 ويستهدف قرابة 450 امرأة.

## دور مركز «كوثر»

مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث «كوثر» لم يدخر جهدا منذ سنوات عديدة في الاهتمام بقضايا المرأة العربية لاسيما تعزيز حضورها بمواقع القرار على مستوى جهوي ومحلي ومنها إطلاق مشروع إقليمي هام حول المرأة العربية والحكم المحلي بدعم من مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط وذلك لهدف المساهمة في دفع مشاركة المرأة العربية قيادية ومرشحة وناخبة وناشطة وفاعلة في الشأن المحلي ورفع كفاءتها وقدراتها للمشاركة في صنع القرار على المستويين المحلي والوطني.

## اللامركزية في أرقام

تتواجد المرأة في المجالس الجهوية بنسبة 32 % وفي المجالس البلدية تشغل 169 منهن أي بنسبة 19.5 % مواقع مسؤوليات: 5 رئيسات بلديات بنسبة 26.6 % (857 مستشارة من مجموع 4191 مستشارا) و 5 نائبات أول للرئيس و 59 عضو منابوات.

أما بالنسبة إلى تركيبة المجالس المحلية للتنمية، بقي الحضور النسائي متواضعا، مقابل حضور هام في المجالس القروية والتي تمثل هياكل استشارية بالمناطق غير البلدية التابعة للولاية إذ تطور العدد من 36 امرأة سنة 2000 إلى 92 امرأة سنة 2005.

ويعد حضور المرأة في مستوى المجالس البلدية افضل من الحضور الحكومي والبرلماني. وأول امرأة تولت رئاسة مجلس بلدي كان في سنة 1980.

وعرفت نسبة النساء في تركيبة المجالس البلدية تطورا هاما خلال السنوات الاخيرة بفضل اعتماد آلية نظام الحصص والذي طبق في الانتخابات البلدية لسنة 2000 كحد أدنى يقدر بالخمس وسنة 2005 كحد أدنى يقدر بالربع.

وإجمالا، يمكن القول إن هذا الحضور النسائي الهام من حيث العدد بقي مختلفا من حيث القيمة. إذ أن عدد النساء اللاتي شغلن مناصب مهمة في البلدية ضعيف حيث يوجد فقط 4 شغلن منصب رئيسة بلدية و 13 شغلن منصب رئيسة مساعدة بلدية و 10 شغلن منصب رئيسة دائرة بلدية. أما في مجالس الأحياء، فنجد أن حضور المرأة في تركيبها يظل متواضعا إذ لم يتجاوز نسبة 6.13 % سنة 2005.

## أرادة سياسية

إن تعثر التنمية الجهوية في الجهات وتفشي الارهاب في سنوات مابعد الثورة، أبرز الدور الاجتماعي الذي لعبته المرأة في الحفاظ على مسقط رأسها والتمسك بالفلاحة كمورد رزق قار وبعث المشاريع الصغرى.

وبناء عليه لابد من توفير إرادة سياسية فعلية لتركيز النظام اللامركزي وتشريك المرأة بنسب هامة في مواقع القرار على مستوى جهوي أو محلي لأنه إذا ما أردنا النهوض بالجهات، فلا بد من النهوض بالنساء أولا ●





مدیحة عبد الوهاب - مصر

## اللامركزية... ودعم مسيرة تاء التأنیث العربیة

یعرف لیونارد وایت، مؤرخ أمريكي، اللامركزیة بأنها نقل للسلطة تشریعیة أو اقتصادیة أو تنفيذیة من المستویات الحکومیة العامة إلى المستویات الدنیا. ونظام اللامركزیة والإدارة المحلیة موجود بشكل غیر مباشر، منذ زمن بعيد، لكنه لم يأخذ شكله القانوني إلا بعد قیام الدولة الحدیثة، عندما ازدادت أعباؤها تجاه المواطنین. ولتخفیف تلك الأعباء كان لا بد من نقل أو تفویض بعض الصلاحيات إلى الإدارة المحلیة.

بالنسبة إلى المرأة، تعني اللامركزیة تمكينها من العمل المحلی والانخراط في الحياة السیاسیة والاجتماعیة والمهنيّة لأنها هی الوحيدة التي تستطيع أن تعبر عن مطالبها، في مواجهة الدولة، وحققها في اتخاذ القرار.

وقد نجحت تجربة اللامركزیة خاصة في الدول التي عانت لسنوات من القمع أو الانغلاق أو الخضوع لأیدولوجیات سیاسیة. وتأثرت المرأة العربیة من تجارب الدول المتقدمة في تطبيق اللامركزیة وتمكين المرأة في المجتمع مما

ترسخ هذا النظام في كثير من الحقب التاريخیة. الهند مثلاً عرفت نظام المجالس المحلیة في بداية التاريخ المیلادي، وساد في بلاد الإغریق نظام دولة المدينة، التي تضم عدداً من القرى، والقریة تضم عدداً من القبائل. ثم ظهر نظام الحكم المحلی أو الإدارة المحلیة، كظاهرة قانونیة في القرن التاسع عشر، حيث ظهرت المجالس المحلیة في إنجلترا عند صدور قانون الإصلاح عام 1832. وظهرت اللامركزیة فکراً فلسفياً إدارياً مع قیام الثورة الفرنسیة عام 1789. لتقر بالمشاركة الشعبیة في شؤون الإدارة.

ومن مصر إلى السعودية نجد عادة مطلق، التي تخرجت من كلية العلوم قسم الكيمياء في جامعة «أوكسيدينتال» في لوس أنجلوس. ثم أكملت رسالتة الماجستير في الكيمياء الحيوية من جامعة كاليفورنيا «بيركلي»، وحصلت على منحة الدكتوراة من ولاية كاليفورنيا في الهندسة الكيميائية. تم اختيار بحثها من بين 10,000 بحث علمي للفوز بجائزة الإبداع العلمي من أكبر منظمة لدعم البحث العلمي في أمريكا والتي تبلغ قيمتها 3 ملايين دولار.

ومن السعودية إلى لبنان، نجد الفدائية سناء يوسف محيدلي الشهيرة بسناء محيدلي أول امرأة معروفة تنفذ عملية فدائية في التاريخ.



في التاسع من أبريل عام 1985 نفذت محيدلي ابنة الثامنة عشرة عملية فدائية في جنوب لبنان (المحتل آنذاك) استهدفت قافلة تابعة للجيش الإسرائيلي. وأدت العملية إلى مقتل اثنين من الجيش الإسرائيلي وجرح اثنين آخرين. وتلقب سناء محيدلي حتى يومنا هذا في لبنان بـ «عروس الجنوب».

ومن أبرز الشخصيات العربية في الخمسين عاماً الأخيرة، اليمنية الشابة، توكل كرمان وهي صحفية يمنية، مُنحت جائزة نوبل للسلام عام 2011 بالتقاسم مع إلين جونسون سيرليف وليما غبوي لـ «نضالهن السلمي لحماية المرأة وحققها في المشاركة في صنع السلام».



جعلها أكثر طموحا وتطلعا إلى دعم المؤسسات التي تعمل بها، وتنتقل إلى آفاق أكثر من التطور العلمي والثورة التكنولوجية التي لم تكن متاحة لها في العصور الماضية. ويرجع الفضل في مزيد تطور مكانة المرأة العربية إلى ثورات الربيع العربي والتغيير الذي حدث على المستويين القانوني والدستوري لصالحها وتمكينها في المجتمع.

في مصر وتونس وليبيا والعراق وسوريا خرجت المرأة في ثوب الناشطات السياسيات الباحثات عن الحرية، وكانت هي القائد الأول للثورات في بلدانهم وكذلك الحال في المجالات السياسية والاقتصادية والعلمية والطبية، بعد أن كانت مقهورة يتبرأ منها المجتمع فقط لكونها أنثى، تحرم من التعليم واتخاذ القرارات، وتفرض عليها كل أشكال القمع.

وكثيرة هي نماذج النساء التي أثرت في التاريخ العربي، كتجربة د. سميرة موسى، عالمة الذرة المصرية، التي درست العلوم في جامعة القاهرة (جامعة فؤاد الأول حينها) وكانت الأولى على دفعتها فُعِّنت معيدة في الكلية.



كانت تدعو دائماً لأهمية امتلاك السلاح النووي وتؤمن أن ملكيته تسهم في تحقيق السلام. فحرصت على إرسال بعثات لدراسة علوم الذرة كما أنها نظمت مؤتمر «الذرة من أجل السلام» في جامعة القاهرة الذي شارك فيه الكثير من علماء العالم.



رافقت توسيع الحقوق السياسية المتساوية حملة واعية للارتقاء بالمرأة إلى مواقع السلطة داخل الحكومة. وعينت البحرين أول وزيرة وهي ندى حفاظ في منصب وزيرة الصحة وفي عام 2005 فاطمة البلوشي وزيرة للتنمية الاجتماعية. وفي أبريل 2005 أصبحت أليس سمعان عضوة مجلس الشورى أول امرأة تترأس الدورة البرلمانية في العالم العربي عندما ترأست مجلس الشورى.

وبالنظر إلى النماذج السابقة من هؤلاء السيدات العربيات اللاتي ذاع صيتهن في أرجاء العالم كنساء حظين بحقهن في حكم محلي يضع حقوق الأفراد نصب العين.

في هذا السياق يجدر القول إن اللامركزية قامت بتسيير الأمور على المرأة والمجتمع في التعليم والعمل والمشاركة المحلية في إدارة البلاد.

وبالنظر أيضاً إلى بعض التغيرات التشريعية، التي طرأت على دساتير الدول العربية، نجد العديد من الأمثلة التي أخذت موقفاً داعماً لدور المرأة في منظومة الحكم المحلي.

تتمتع المرأة العراقية بالكوتا التي تعتبر خطوة بالاتجاه الصحيح..

وفي تونس، بعد رحيل بن علي، نادى حزب النهضة، الذي كان قد حكم تونس منذ مغادرة بن علي عام 2011، بشكل من أشكال الإسلام المعتدل.

حيث قال راشد الغنوشي زعيم حركة النهضة إن حزبه يدعم حرية المرأة، وإن من بين أعضاء الحركة عدد من النساء الفاعلات اللاتي يعملن إلى جانب نظرائهن الرجال.

كما أكد دستور الجمهورية العربية السورية على ضرورة مواكبة التشريع لحقوق المجتمع والتاريخ في مساره نحو التقدم. وبصدوره في 1973 بعد استفتاء شعبي لم يميز إطلاقاً بين الجنسين أقر حقوقاً للرجل والمرأة بالتساوي حيث جاء في المادة (52) :

1. المواطنون متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات
2. تكفل الدولة مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين.

كانت في طليعة المحتجين الذين طالبوا بإسقاط النظام بدعوة مبكرة بدأت في العام 2007 بمقال نشرته صحيفة الثورة وموقع مآرب برس دعت فيه إلى إسقاط النظام اليمني بشكل صريح.



لبنى بنت خالد القاسمي الشهيرة بالشيخة لبنى القاسمي وزيرة التنمية والتعاون الدولي هي أول وزيرة إماراتية عينت كوزيرة الاقتصاد والتخطيط في 31 من أكتوبر 2004 ثم أعيد تعيينها كوزيرة لوزارة التجارة الخارجية في 17 فبراير 2007. وفي سنة 2013 تم تعيينها وزيرة التنمية والتعاون الدولي.



وفي البحرين كانت حقوق المرأة حجر الزاوية في الإصلاحات السياسية التي بدأها الملك حمد بن عيسى بن سلمان آل خليفة مع حصول المرأة على حق التصويت والترشح في الانتخابات النيابية والبلدية لأول مرة بعد أن تم تعديل الدستور في عام 2002.



## ثورات الربيع العربي

بعد اندلاع العديد من الاحتجاجات في أكثر من دولة عربية، ظهر مفهوم الحرية والمساواة بين الجنسين بشكل مختلف هذه المرة. كنا نشاهد السيدات كتفاً بكتف مع الرجال، في التظاهر وإطلاق الهتافات والمشاركة في جبهات التحرير ودعم مطالب الثورة. في مصر مثلاً، ما حدث في 25 يناير 2011، أثبت للسيدة المصرية خاصة والعربية بشكل عام أن المرأة حريصة على المشاركة السياسية بالترشح كعضو في البرلمان والترشح في المحليات. وهي أيضاً أولى الناخبين في الإدلاء بأصواتهم والمشاركة السياسية. فأقر لها الدستور عدداً من المقاعد داخل البرلمان.

ولكن تقف العديد من العوائق، لتمنع المرأة من المشاركة في التنمية المحلية.

وتكمن قيمة التجربة - اللامركزية - الحقيقية في قدرتها على إحداث تغيير حقيقي، يدعو المرأة لتنضم لصفوف المسؤولين ودعم مسيرة التنمية. فالنساء العربيات يمثلن شريحة كبيرة، بين السكان، لكن المشكلة التي تعيق هذه المسيرة التي ترسخت عبر التاريخ. فالسلطة الذكورية تملو سلطة الأنثى في المجتمعات العربية على أغلبها، وتحصر المرأة في صور ثلاث فهي إما طفلة أو مراهقة أو امرأة حبلى وأم لأطفالٍ كثير. تلك النظرة ساهمت في عزل المرأة العربية عن ما يحيط بها من تغييرات خاصة في الدول المتقدمة، التي تقدر دور الإنسان، دون النظر إلى جنسه.

ولإعادة المرأة لتلك الساحة التي غادرتها، ومنح التجربة قدراً أكبر من المشاركة والتقييم، ينبغي أن تقوم وسائل الإعلام بإلقاء الضوء على مشاكل السيدات في الوطن العربي، وكيف ستؤثر مشاركتهن في دعم الحياة السياسية وإثراء مسارات الحكم والإدارة.

يجب أن يعرفوا أن هناك سيدات قادرات على صنع القرار، والوقوف جنباً إلى جنب مع الرجال، لدعم مسيرة تاء التأنيث العربية. فالعالم يسير إلى الأمام، ولا يتوجب أن نسير إلى الخلف

أبداً ●

وأكد الدستور في المادة (45) : «تكفل الدولة للمرأة جميع الفرص التي تتيح لها المساهمة الفعالة والكاملة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية وتعمل الدولة على إزالة القيود التي تمنع تطورها ومشاركتها في بناء المجتمع.

كما ساهمت المرأة السورية بفاعلية في النقابات المهنية والاتحادات والمنظمات الشعبية بنسبة قدرها (53%) عام 2001. تدعم بعض المواثيق مشاركة المرأة في الحياة السياسية والحكم المحلي. حيث أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1979 اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة - سيداو - ودخلت هذه الاتفاقية حيز التطبيق في 1 مارس 1980.

وتتألف الاتفاقية من « 30 » مادة في قالب قانوني ملزم يتضمن المبادئ والتدابير لتحقيق المساواة في الحقوق للمرأة في كل مكان.

وتنص المادة (7) من الاتفاقية على : « تتخذ جميع الدول الأطراف جميع التدابير السياسية للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للبلد وبوجه خاص تكفل للمرأة حق المساواة مع الرجل. الحق في

أ - التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة.

ب- المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وتنفيذ هذه السياسة وفي شغل الوظائف العامة وتأديتها جميع المهام على جميع المستويات الحكومية.

ت- المشاركة في جميع المنظمات والجمعيات غير الحكومية التي تعنى بالحياة العامة والسياسية في البلد».

authority in which women and men will have a shared role, in the framework of the decentralization system... In fact, many countries have shown a growing interest in the issue of decentralization, in its political, administrative, economic and financial dimensions.

That concern was expressed by major international organizations such as the United Nations Development Program and the World Bank, under many titles, such as “decentralization and re-thinking,” and “making the state closer to the people,” and “shifting to localities” and “decentralization and development”

... but where do the Arab countries stand compared with this attention?

We cannot deny that there are already attempts which look serious, in a small number of Arab countries, in which there are rising voices that see the importance of gradual application of the concept of decentralization, to ensure that results are not shocking.

This is a vision on which the Egyptian Ministry of Local Development, for example, is currently relying through the preparation and the development of an executive work plan with timetables to apply decentralization of executive action. Indeed, there is the pilot application phase which lasts three years in three sectors and three provinces.

The second phase is that of full application and extends for a period ranging between 5 and 10 years, since the involvement of women in public work takes time and “great” effort to provide training to them and raise their awareness about their rights as citizens and therefore breaking the wall of “political marginalization.

What is worth questioning about the seriousness of dealing with the “political marginalization of women”, is that despite the multiplicity of government committees created under the move to decentralization they are devoid of a committee to support the participation of women in the political system and the removal of administrative, legislative, social and political obstacles that stand in their way.

Similarly, the efforts of major donors, including the US Agency for International Development and the United Nations Development Program, which are the key players in this field, are still far from the direct link between women’s empowerment and the move to decentralization.

There are only some limited funds that are granted to some organizations in supporting female candidates for membership in these councils and these are unmethodological and lacking sustainability and continuity. They are also not tied to the general framework of the country’s move to decentralization.

It appears from the foregoing the total absence of the women quite component, or at best a lack of clarity in all government’s efforts or those made by donors and related to the support for decentralization. And even those concerned with supporting public participation do not have a clear and specific nature to support the participation of women which is low at the local level.

Moreover, there are no independent programs or mechanisms... The search for solutions to achieve the desired women’s political empowerment at the local level under decentralization first starts with the promotion of the real stakeholders (women) and their involvement in the decision-making process and local council members’ communication with civil society organizations working on these issues.

Actually, the marginalization of women in local governance institutions is not limited to elected popular institutions and to the impact of the governing local cultural frameworks largely responsible for these conditions, but it goes beyond that the executive institutions.



Here, it seems clear that the orientation to the system of decentralization gives women the opportunity to participate in decision-making and to promote grass-roots participation in the development process, thereby ensuring their commitment in the implementation of development plans on the one hand and bearing their burden on the other hand. Moreover, decentralization in this sense paves the way for planning which has much higher precision, and takes into account the differences in needs and gives the parties their rights ●

#### As a whole we can say :

- **First:** that decentralization is a way to eliminate corruption in the localities and achieve participation in governance, and is in favor of women “provided they are supported by legislation, laws that involve them in decision-making”.
- **Second:** that decentralization could support gender policies if there are local women leaders conscious of these issues and conditions have been created to ensure their effective participation...And not to abort their rights, decentralization is the “gateway” to strengthen the role of women in decision-making.
- **Third,** the application of financial decentralization will allow each local unit to determine women’s needs in it and then determine spending priorities. Here, it can be said that the local budget will not necessarily take into account the gender issues.
- **Fourth,** and most importantly the availability of real political will to build the foundations of decentralization, without worrying about the effect on the centrality of the ruling political power, on the higher top of the pyramid. It is logical to say repeatedly that the real challenge is to maintain the delicate balance between the advancement of women with the participation of all citizens in the formulation of development plans for their areas and the maintenance of a central government that seeks to integrate the technical efforts and mainstream successes without encroachment on the administrative jurisdiction of local government.

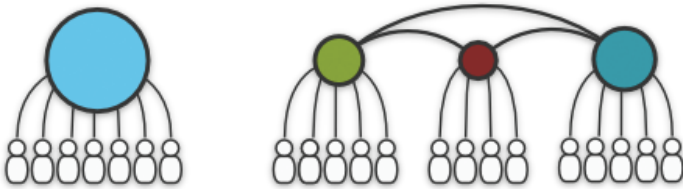
*Where are we today from this balanced model?*

## Decentralization is the solution

No one denies -and is not entitled to deny- that Arab women, suffer marginalization politically and economically and their rights have been aborted, except a few of them.

What is reported about the political and economic empowerment of women at the moment are just statements for domestic consumption!

We often find that claiming to champion their causes and giving them some rights are just the messages that seek to draw the attention of observers and stakeholders in international organizations and countries of the civilized world, despite the fact that the constants of the social, political and economic theories confirm that any society whether big or small cannot stand up by weakening or minimizing half of it.



**M**oreover, the ability of any society is always measured by the ability of its weakest parts, and therefore the developmental level of the community will be ever associated with the level and capacity of its weakest and most marginalized groups.

These facts reveal that states' move to decentralization in the Arab world in particular is a right step, even though it came late, and as Martin Luther King said “there is such a thing as being too late,” but it is important that the move comes, regardless of the sincerity of intentions in this regard, and regardless also of the real preparation for this historic shift in the system of government, and whether also the tools were put in place to cope with its different changes that will ensure the success of the experience and safety in the process of change...

What concerns us in this regard is the reality of women in local government institutions with their popular and executive wings, and how this reality will interact with the changes of decentralization and its data? And what is the impact of the implementation of decentralization on women at the local level? All this, taking into account the nature of the different cultural and social systems in the regions and geographic areas in the Arab world.

This has different impact on citizens of these communities and puts women in a position that differs from one society to another.

The adoption of the concept of decentralization leads to a participatory approach and distribution of development between different regions within the state, which represents a qualitative addition geared to support and strengthen the role of women in society and institutions, and to encourage them to be effective tools in decision-making, and ensure their involvement in public work and elected institutions, through strengthening democratic participation, while taking into account the fact that the achievement of the desired women's political empowerment at the local level under decentralization will also bring to them economic empowerment.

Indeed, local government can have a significant impact on the status of women, since it is the first level of governance closest to the citizen and is a provider of direct services to local citizens.

While decentralization involves provides that local government units, whether elected or appointed, oversee planning and funding development activities at the local level, the absence of women in these institutions may affect their share in development activities ... And necessarily the absence of women in such institutions means ignoring the views of half of society in identifying and setting development priorities at the local level.

Indeed, real decentralization is the essence of the local government, which is defined as “the use of political power and exercising control over the local community” in order to achieve economic and social development.

Remarkably ... Although the majority of Arab constitutions provide for equality of rights and duties among citizens, and no discrimination on grounds of sex, origin, language, religion or belief, the right to access to public leadership positions at any level, the stipulation of these rights in the law is not enough in itself.

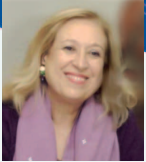
Indeed, these legislative texts need to be coupled with real opportunities for their application on the ground... The point is that women's representation and participation in local decision-making and in playing an active role in local affairs is still below the desired level... and out of a desire to strengthen the role of women in the local authority, the Member States in the International Union of Local Authorities in its world declaration on “Women in Local Governments” in Harare, Zimbabwe in 1998 have emphasized that the local government has an active role in securing the economic, social and political justice for all citizens in all countries of the world. All members of the community, including men and women must be involved in the governance process.

Indeed, men and women as citizens have equal rights and responsibilities and opportunities, and should enjoy equal rights in practice.

While the Universal Declaration has made it clear that women have the right to be free from poverty, and protection from discrimination, and to enjoy the environmental security, facing such rights impose the inevitable empowerment of women and confirming their involvement in local government through the creation of a democratic local



Edited by the Center of Arab Women for Training and Research



Dr. Soukeina Bouraoui  
Executive Director

“CAWTAR” has paid special attention to the issue of decentralization and participation of women and youth in local affairs, making it one of its main areas of intervention, whether in terms of research or capacity-building.

It is an interest that fits into the efforts aimed at strengthening women's participation in all fields at the local level, valuing local talents and enabling them to engage in drawing up general policies and local strategies in order to develop the local environment and make it more conducive to active participation and exercise of rights.

The center's interest in the issue of decentralization and local affairs as a research area requiring deeper analysis dates back to years ago when the Center implemented a regional project on «Arab Women and Local Government.»

Through this project that targeted Egypt, Algeria, Lebanon, Tunisia and Yemen, the Center sought to analyze the nature of the processes of women's participation from the local government to the central government, and the factors that affect their participation, whether as voters, elected or leaders. The project has focused on the best experiences and practices aimed at strengthening the dialogue between the leaders and their bases. It sought to benefit from the set of factors helping to promote the participation of women from the local to the central level.

The project included research and advocacy activities that aimed at recognizing the challenges facing women and preventing the activation of their participation in the local government on the one hand, and encouraging decision-makers to develop appropriate policies and legislation to give effect to the participation of women in the management of all forms of the decentralized system and remove the obstacles they face at the local level, on the other hand.

The “CAWTAR” Center is now paying increasing attention to the local dimensions in the field of development and active participation of women.

It has directed its programs more extensively to the local level, particularly towards activating the roles of marginalized women, youth and activists in the civil society in the paths of active participation in public affairs and development.

It has produced research and reports on the conditions of women and the reality of their participation in public affairs at the local level. One of them is a survey on the participation of vulnerable young women in political life in Tunisia, which looked at the extent of the participation of young women in political life in the regions of Tozeur, Gafsa, and Kasserine. These three governorates are located in the regions of the Southwest and Midwest of Tunisia.

This survey has identified the barriers to political participation of vulnerable young women and the conditions of political marginalization of this group of women, by focusing on the extent the lack of economic and social security and the low level of education impact on political investment opportunities.

«CAWTAR» has also issued a regional research on decentralization and gender in Jordan, Libya, Tunisia and Yemen. It was carried out, in partnership with the Canadian Forum of Federations, as part of its program «Gender and Decentralization in the Middle East.» This research helped determine the impact of decentralization on women and the challenges it poses.

It also pointed to its particular impact on the role that women can play in restructuring the state, through a comparative study of the experiences of four countries from the Middle East and North Africa, the experience of other countries of the North and the countries of Asia, Sub-Saharan Africa and Latin America in the field of decentralization policies.

“CAWTAR” is also keeping pace with the Sustainable Development Strategy 2030 towards strengthening the involvement of local actors in its implementation process.

It has, for this purpose, designed programs aimed at strengthening the capacity of civil society structures, especially women and youth active in it and male and female media professionals and women leaders at the local level, towards the creation of a local momentum in order to promote the commitment to international conferences and the implementation of their action strategy at the national level.

The centre's belief in the importance of working at the local level and increasing the capacity of stakeholders therein and valuing their roles in the paths of change leads us and other partners to move ahead towards highlighting, valorizing and developing the local component as the first incubator to consolidate the participation, equality and equal opportunities for all groups. ●

كوثريات عدد 62 - أكتوبر / تشرين الأول - 2016  
نشرية تصدر عن مركز المرأة العربية  
للتدريب والبحوث كوثر

Edited by the Center of Arab Women for Training and Research  
Cawtaryat 62 - 2016

- المديرية التنفيذية لكوثر : د. سكينه بوراوي
- مديرة التحرير : اعتدال المجري
- رئيسة التحرير : لبنى النجار
- شارك في هذا العدد : سيد إسماعيل - غزة
- فتحي خطاب - مصر
- هاني عبد الهادي - مصر
- ابتسام جمال - تونس
- نزيهة بوسعيدى - تونس
- آمال بابكر - السودان
- مهيب زوى - اليمن
- مديحة عبد الوهاب - مصر

الأراء الواردة في المقالات المفضلة تعبر عن الرأي الشخصي للكاتب ولا تعبر بالضرورة عن آراء مركز كوثر

Signed articles do not necessarily reflect the view of cawtar

CAWTARYAT  
7 Impasse N° 1 Rue 8840 Centre Urbain Nord  
BP 105 Cité Al khadhra 1003 - TUNIS  
Tél : (216 71) 790 511 - Fax : (216 71) 780 002  
cawtar@cawtar.org  
www.cawtar.org